



World bank

مؤشرات النوع الاجتماعي  
نحو رؤية موضوعية للقراءة  
دليل تدريب

مؤشرات النوع الاجتماعي  
نحو رؤية موضوعية للقراءة

دليل توجيهي

تأليف

د. خالد سليمان

فريق الدعم الفني

مجد حمّاد

بشرى بن طريف      مها الخطيب



تصميم وإخراج: مطابع الرأي التجارية

رسوم : لؤي خازم

إن النتائج و الإستنتاجات والتأويلات الواردة في هذا الكتاب هي للمؤلفين. ولا تعكس بالضرورة آراء المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمتاونها

رقم الصفحة	المحتويات
	تمهيد
	النوع الاجتماعي «الجندر»
	مفهوم النوع الاجتماعي /الجندر
	تعريف مفهوم النوع الاجتماعي
	المؤشرات وأهميتها في حياتنا
	ما هو المؤشر؟
	كيفية تحديد نوع المؤشر المناسب حسب نوع الهدف
	معايير تحديد المؤشرات
	المؤشرات و الإحصاءات

	مؤشرات النوع الاجتماعي
	أهمية المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي
	إحصاءات النوع الاجتماعي والمؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي
	كيف نربط سياسات العدالة بين الجنسين بالمؤشرات؟
	كيفية توظيف مؤشرات النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع
	كيفية قراءة مؤشرات النوع الاجتماعي
	المؤشرات الدولية المستجيبة للنوع الاجتماعي

	المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي في حياة المجتمع
	مؤشرات النوع الاجتماعي في المجال التنموي
	مؤشرات النوع الاجتماعي في ميدان التعليم
	مؤشرات النوع الاجتماعي في مجال مكافحة الفقر
	مؤشرات النوع الاجتماعي في الميدان الاقتصادي
	مؤشرات النوع الاجتماعي في المشاركة السياسية والقيادة في الحياة العامة
	مؤشرات النوع الاجتماعي في الثقافة المجتمعية
	مؤشرات العنف ضد المرأة



## تمهيد:

هذا الدليل مصمم لزيادة حساسية متبعيه نحو مسائل العدالة بين الذكور والإناث، ورفع قدرتهم على استشعار وتلمس صور عدم معاملتهما، وبخاصة الإناث منهما، بصورة موضوعية منصفة. فهو يسعى إلى لفت الأنظار إلى وجود أشكال متعددة لنقص المساواة العادلة بين الجنسين، كثيراً ما يُنظر إليها في العادة كأمر طبيعي مسلم بها ولا تكاد تستوقف الكثير من الاهتمام، مع أنها تمثل في جوهرها اختلالات ذات منشأ اجتماعي وثقافي، تفرضها الثقافة المجتمعية المهيمنة، وتلقي عليها ستاراً يجعلها تكتسب الشرعية والقبول، حتى بين أوساط الذين يعانون منها أنفسهم.

يمثل الدليل محاولة للتركيز على منهجيات التفكير في قضايا النوع الاجتماعي، ومن هنا يأتي تناوله للمؤشرات كأحدى الأدوات التي يمكن استخدامها لدراسة واقع تلك القضايا وتحليلها، وتتبع السياسات والبرامج المرتبطة بها وتقييم آثارها على العدالة بين الجنسين. وفي هذا السياق، يجتهد الدليل لتمكين مستخدميهم من تكوين فهم نقدي عميق لمفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأهميتها، وتعريفهم بكيفية تكوينها واستخدامها وقراءتها، والتفكير معهم بسبل تطوير مؤشرات أقل معاناة من صور القصور والضعف والالتباس في إطار السعي لتحديد مدى تحقق العدالة بين الجنسين، في مختلف المجالات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ولأن الدليل موجه لشرائح وفئات متعددة ومختلفة، لا تتوقف عند حدود العاملين في المجال التنموي، والباحثين والدارسين؛ ورأسمي السياسات وصناع القرار؛ والمشتغلين في قطاع جمع البيانات الوطنية وتحليلها؛ بل تتعداه لتطال القارئ العادي، فقد روعي إعدادة بلغة سهلة بعيدة عن الجفاف، وتصميمه بصورة تفاعلية تحرص على أن يسهم الراجع إليه بفعالية في البحث والتفكير والتحليل وتوليد الأفكار واستخلاص النتائج.



# النوع الاجتماعي ( الجندر )



## مفهوم النوع الاجتماعي / الجندر:

في السنوات الأخيرة، بتنا كثيراً ما نسمع بمفهوم «النوع الاجتماعي»، أو «الجندر»، يتردد في وسائل الإعلام وعلى ألسنة الناس، ولكن قد يكون بالإمكان الزعم بأن أغلبية الناس لا تعلم ما المقصود بذلك المفهوم على وجه الدقة، ولماذا، وفيم يُستخدم.

ما المعنى أو المعاني التي تقفز إلى ذهنك عندما تسمع بمفهوم «النوع الاجتماعي» أو «الجندر»؟

هل تعتقد ان هناك فرقاً بين مفهوم «النوع الاجتماعي» ومفهوم «الجندر»؟

هل يرتبط المفهوم في ذهنك بأفكار سلبية؟

إذا كان الأمر كذلك بالفعل، فما هي الأفكار السلبية التي ترتبط بالمفهوم حسب رؤيتك؟

## تعريف مفهوم النوع الاجتماعي:

في معرض تعريف مفهوم «النوع الاجتماعي»، لا بد من الإشارة إلى أن العادة قد جرت على استخدام المفهوم كترجمة لمصطلح «الجندر» الإنجليزي، في عدد من البلدان العربية، ومنها الأردن، وإن كان هذا لا ينفي حقيقة غياب الإجماع بشأن ذلك الاستخدام على المستوى العربي، فبعض الدول ما زال يفضل استخدام مصطلح «الجنسوية» أو «تكافؤ الفرص» كمرادفات لمصطلح «الجندر».

وبالرغم من عدم وجود تعريف واحد معتمد دولياً ومجمع عليه لمفهوم النوع الاجتماعي، إلا أن التعريف التالي يتضمن، بوجه عام، خلاصة ما تقول به معظم التعريفات السائدة:

النوع الاجتماعي: هو جملة الأدوار والمسؤوليات المحددة من جانب المجتمع والمتوقعة منه لكل من الذكور والإناث، التي تُكتسب عن طريق التفاعل الاجتماعي، وتتسم بالقابلية للتغير بمرور الزمن، والاختلاف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى.

ووفقاً لتلك الأدوار التي تتحدد بالاستناد إلى ثقافة المجتمع وأسلوب تنظيمه ومعتقداته الدينية واحتياجاته الاقتصادية، وليس إلى الفروق البيولوجية (الجنسية) بين الذكور والإناث، تتشكل الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى كل من الجنسين، وتتعين السلوكيات والأفعال التي يتوقعها المجتمع منهما.

فعلى سبيل المثال، حتى وقت قريب، لم يكن المجتمع العربي يرحب بعمل المرأة في كثير من المجالات، كأن تعمل شرطية أو قائدة لسيارة عمومية أو قائدة لطائرة... الخ، وكان يحصر مثل تلك المهن ضمن أوساط الرجال، بحيث كان من النادر جداً أن تجد الإناث يشغلنها، فيما يفيد بأن اشتغال النساء في مثل تلك الأعمال لم يكن أمراً مقبولاً أو مستساغاً على المستوى الاجتماعي. أما اليوم، ولأسباب عديدة، فقد باتت المرأة تعمل في تلك المجالات، دون كثير من الرفض والاستهجان، أو حتى الاستغراب، من جانب كثير من أفراد المجتمع.

# يا عزيزي المواطن... يا أخي الكريم... قلتك ناواني رخصك... مش رقم تلفونك!



## الدلالات السلبية المرتبطة بمفهوم النوع الاجتماعي:

من الواضح أن مفهوم «النوع الاجتماعي» هو مفهوم غربي الأصل، ظهر وتطور في المجتمع الغربي، ووصل إلينا في المجتمع العربي كما يصل إلينا الكثير من الأفكار والمفاهيم الغربية، وربما كان هذا هو السبب في نظر بعض الناس بعين الريبة والشك إلى المفهوم، وبخاصة في ضوء ارتباطه بموضوع المرأة، الذي ما يزال تناوله يثير الكثير من الحساسيات في المجتمع العربي.

وبغض النظر عما قد يتصل باستخدام مفهوم «النوع الاجتماعي» في إطار البيئة الغربية من أفكار وممارسات قد لا تتسجم مع الثوابت الدينية والثقافية والأخلاقية للمجتمع العربي، فإن هذا الدليل يتبنى المفهوم متحرراً من ارتباطاته السلبية، على افتراض وجودها جديلاً، بحيث يتم توظيفه للتركيز على القول بضرورة مراعاة مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في المجتمع، بما يتضمن التأكد من ضمان الظروف والشروط والموارد التي تكفل لهم تطوير قدراتهم وملكاتهم ومعارفهم ومهاراتهم العلمية والعملية والإنسانية والأخلاقية، واستثمارها إلى أقصى درجة ممكنة، للارتقاء بأوضاعهم وأوضاع أسرهم ومجتمعهم على أفضل نحو ممكن.

لوقمت عزيزي القارئ بمراقبة كيفية تعامل الأسر مع الأطفال الذكور والإناث منذ ولادتهم، لأدركت كيف يميل المجتمع، بوجه عام، إلى تحديد أدوار خاصة وتوقعات متباينة لكل منهما. فكما يمكن أن نلاحظ، يتم توجيه الأطفال الإناث إلى ارتداء ملابس ذات ألوان معينة تعد ألواناً «أنثوية»، كالأحمر والوردي مثلاً، كما يتم توجيههم إلى اللعب بألعاب لا تكاد تخرج عن محاكاة الأدوار التقليدية المتعارف عليها للنساء داخل نطاق المنزل، من قبيل الطبخ والتنظيف والخياطة وغسل الثياب وكيّها والعناية بالأطفال. إضافة إلى ذلك، كثيراً ما يتم تشجيع الإناث، حتى وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة، على إظهار مشاعر الرقة والوداعة والحنان والمسألة، كما يتم التسامح معهن بصورة واضحة في حال بكائهن وتعبيرهن عن مشاعر الضعف والألم والعجز والانكسار... الخ.

### صورة للنقاش:



## صورة للنقاش:



في المقابل، يتم تخصيص ألوان مغايرة للأطفال الذكور، كاللون الأزرق أو البني مثلاً، ويتم حثهم على اللعب ألعاباً خارج إطار البيت، تقفز بالذهن إلى أنشطة «رجالية» ذات طابع خشن، مثل لعبة «عسكر وحرامية» الشهيرة، أو الجري والمبارزة بالسيوف الخشبية والمسدسات الصوتية وتسلق الأشجار والصيد وقيادة المركبات والقيام بأعمال الإنقاذ... الخ. من جانب آخر، يميل المجتمع، ممثلاً بالأسر فيه، إلى تربية أبنائه الذكور على التحلي بالخشونة والصلابة والإحجام عن إبراز مشاعر الضعف والرقة، خشية اتهامهم بالميوعة والاتصاف بسمات لا تليق إلا بالإناث!

ومن هنا يمكن فهم الخلفيات الاجتماعية والثقافية للكثير من الأمثال والأقوال الشعبية السائدة، التي تؤكد الفروق بين الرجال والنساء، وتحاول حصر الجانبين ضمن أطر محددة للسلوك، لا ينبغي الخروج عنها، تحت طائلة التقريع والتوبيخ من جانب المجتمع، كوصف البنت التي تحاول أن تلعب الألعاب المأخرة من جانب الأولاد بأنها «حسن صبي» على سبيل التأنيب، أو السخرية من الرجل الذي لا يستطيع أن يحبس دموعه في موقف ما، على اعتبار أن «الرجل لا يبكي»!

وحسب تلك الخلفية الثقافية للمجتمع، يمكن أيضاً فهم الكثير من الصور النمطية السلبية التي ما يزال المجتمع يتوارثها ويعيد إنتاجها وترويجها، وقد يتعامل مع الإناث وفقاً لها، تلك الصور التي تلصق بالإناث الكثير من الصفات الدونية وغير المستحبة. فعلى سبيل المثال، يمكن لنا أن نعرف لماذا يزعم الكثير من سائقي السيارات الرجال بأن النساء لا يجدن القيادة جيداً وأنهن المسؤولات في معظم الحالات عن إرباك حركة السير وتسبب الحوادث. كما يمكن أن نفسر لماذا يقوم الناس بتجنب الإشارة إلى أسماء الإناث وتكنية الرجل باسم ابنه الذكر، حتى وإن كان لديه بنت أكبر!



أسئلة للنقاش:

بالاستعانة بالأمثال الشعبية، هل تستطيع عزيزي القارئ التفكير ببعض الصور النمطية التي عمل المجتمع على إصاقها بالنساء؟

لماذا ربط المجتمع بين النساء وتلك الصور النمطية؟

هل يخطر ببالك بعض المهن التي تعتقد بأن المجتمع يبعد المرأة عن الاشتغال بها لأسباب بيولوجية تتعلق بجنسها كأنثى؟

هل يحضر بذهنك بعض المهن التي تعتقد بأن المجتمع يبعد المرأة عن الاشتغال بها لأسباب اجتماعية أو ثقافية؟

هل تستطيع التفكير ببعض المهن التي تعتقد أن المجتمع لا يظلم المرأة عندما يبعد عنها عن الاشتغال بها؟

ولماذا برأيك؟

## إضاءات على تاريخ ظهور وتطور مصطلح الجندر (النوع الاجتماعي)

تبين الدراسات أن مصطلح «الجندر» كان قد استخدم في القرن الخامس قبل الميلاد عند اليونانيين لوصف الأسماء المذكرة والمؤنثة والحيادية.

في عام ١٩٥٥، ناقش عالم النفس (John Money) في جامعة (جون هوبكينز) فكرة الهوية الجندرية التي تتحدد بجنس الإنسان؛ فإن كنت ذكراً أو أنثى فإن هناك هوية اجتماعية وثقافية سوف تتحدد تبعاً لذلك.

ميز علماء الاجتماع في القرن العشرين بين الجنس البيولوجي والجندر المجتمعي.

في عام ١٩٦٨ نشر الطبيب النفسي (Robert Stoller) دراسة عنوانها: «الجنس والجندر»، نظر إلى «الجندر» فيها بوصفه مفهوماً يرتبط بالمجتمع والثقافة أكثر من ارتباطه بالخصائص البيولوجية.

في السبعينات من القرن العشرين، بدأت الحركات النسوية الغربية باستخدام مصطلح «الجندر».

منذ مؤتمر المرأة الدولي الرابع الذي عُقد في بكين عام ١٩٩٥ دخل مصطلح الجندر حيز العمل بوصفه مدخلاً فكرياً وتنموياً لمناقشة قضايا المرأة وتحليل حالة اللامساواة بين الجنسين في المجتمعات المختلفة.

بعد مؤتمر بكين، تشكلت لجان نسائية في كثير من الدول، بما في ذلك دول العالم العربي والإسلامي، لمتابعة ومعرفة مدى الالتزام بتوصيات المؤتمرات المعنية بالمرأة والتقدم في تطبيقاتها، وتحكيمها كقواعد سلوكية وحقوقية.

اتفقت الدول العربية، في معظمها، على استخدام مصطلح «النوع الاجتماعي» بدلاً عن مصطلح «الجندر».



# المؤشرات وأهميتها في حياتنا



## ما هو المؤشر:

بعد أن كونت عزيزي القارئ فيما نأمل فكرة معقولة عن مفهوم النوع الاجتماعي وأهميته في تشكيل طرق نظرة المجتمع إلى الذكور والإناث وتعيين مكاناتهم وأدوارهم، سنأتي الآن إلى تناول مفهوم المؤشرات التي يمكن استعمالها لتحديد مدى مراعاة ذلك المفهوم في مجال السياسات والخطط والبرامج والمشاريع التي يتبناها المجتمع، وذلك حتى نكون قادرين على أن نحكم على مدى الاهتمام العملي للمجتمع بضمان تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لأبنائه وبناته على حد سواء.

ونقدم لذلك بالحديث عن مفهوم «المؤشر» بوجه عام.

## مثال توضيحي:

عندما تصف شخصاً ما بأنه إنسان فقير، فإلامّ استندت حتى كنت قادراً على إطلاق مثل ذلك الوصف؟

لا بد وأنت استندت إلى ملاحظة أو إدراك علامة أو خاصية أو أكثر في ذلك الشخص، جعلتك لا تتردد في تصنيفه ضمن خانة الفقراء، كأن تجده يرتدي ثياباً رثة، أو تراه يخرج من بيت عتيق أو منطقة بائسة يغلب على سكانها الفقر، أو تلمحه يلجأ إلى طلب المساعدة المالية من الناس، أو تسمع أحدهم يصفه بالفقر... الخ. كما تلاحظ، فإنك ولا شك قمت باستخدام علامة أو أكثر من تلك العلامات المذكورة التي أدركتها أنت أو سمعت عنها، وربما غيرها من العلامات التي لم يرد ذكرها، للحكم على ذلك الشخص بأنه إنسان فقير.

سأضرب لك مثلاً آخر قد يوضح معنى «المؤشر» بصورة أعمق:

## ما أجمل باريس!

هذه العبارة قد تصدر عنك عزيزي القارئ عند مشاهدة مدينة (باريس) مثلاً على إحدى القنوات الفضائية! ربما دون كثير من الجهد أو التفكير، فهل تعرف كيف وصلت إلى مثل تلك النتيجة؟

في الواقع، لقد قمت بعملية إدراكية معقدة، استلزمت منك اعتماد وتجميع عدد من العلامات أو الصفات أو المؤشرات مع بعضها البعض؛ التي جعلتك بدورها قادراً على إطلاق مثل ذلك الحكم على المدينة. وعلى الأرجح، أظن أنك أدخلت عدة مؤشرات في اعتبارك، كمنظافة الشوارع، وحسن تنظيمها، وخضرة الحدائق، وفخامة البيوت، وارتفاع بناياتها، وكثرة الأضواء... الخ.

سأعطيك عزيزي القارئ مثلاً آخر، كي يترسخ معنى مفهوم «المؤشر» في ذهنك، ولكنني أريد منك التفكير ملياً في المثال:

مديحة تعمل موظفة إدارية في إحدى المؤسسات، عندما بدأت العمل قبل سبع سنوات كان راتبها الشهري (٣٤٠) ديناراً، وكانت تشرف على موظفة واحدة تعمل في مجال الطباعة. أما اليوم، فقد أصبح الراتب الشهري لها (٩٥٠) ديناراً، وأصبحت تشرف على ستة موظفين يعملون في قسمها، إضافة إلى تصاعد مقدار إسهامها في رسم السياسات العامة للمؤسسة عن طريق تواصلها المستمر مع كبار المدراء.

بالرجوع إلى المثال، هل يمكنك عزيزي القارئ أن تحدد المؤشرات التي تعبر عن تغير الوضع الوظيفي لمديحة؟

كما لاحظت، أظن أن بالإمكان تحديد ثلاثة مؤشرات هي:

١. التغير في قيمة الراتب الشهري لمديحة.

٢. التغير في عدد الموظفين الذين باتت تشرف على عملهم.

٣. التغير في مستوى إسهامها في رسم السياسات العامة للمؤسسة.

بناءً على ما تقدم، أظن أن بالإمكان تعريف المؤشر على النحو التالي:

المؤشر عبارة عن دلالات كمية (رقم، نسبة) أو نوعية (حقيقة، رأي، صفة، سلوك) يمكن أن تشكل أدوات لقياس التغيرات التي حدثت على وضع ما، في ظل ظروف معينة، وأثناء فترة زمنية محددة.

سؤال للنقاش:

هل يمكن لك الآن التفريق بين المؤشرات الكمية والنوعية المتعلقة بالوضع الوظيفي لمديحة؟

بإجابتك عن السؤال السابق، يتبين لك، كما جاء في تعريفنا سابقاً للمؤشر، أن هناك مؤشرات ذات طابع كمي عددي، قابلة للقياس والتحديد باستخدام الأرقام، هي في مثالنا السابق: قيمة الراتب الشهري لمديحة؛ عدد الموظفين الذين تشرف عليهم.

في مقابل مؤشرات ذات صبغة نوعية، مثل: مستوى إسهامها في رسم السياسات العامة في المؤسسة.

توبه: من الواضح أن تحديد المؤشرات الكمية العددية، هو أمر أسهل بكثير من تحديد المؤشرات النوعية، فالمؤشرات الكمية تتواجد في العادة على نحو مباشر وواضح يجعلها سهلة القياس والإحصاء، أما المؤشرات النوعية فكثيراً ما يصعب ملاحظاتها ورصدها، فليس من السهل مثلاً أن نجد فيما إذا كانت مديحة تسهم فعلاً في رسم السياسات العامة للمؤسسة، مقارنة بتحديد راتبها الشهري أو عدد الموظفين الذين يعملون تحت إشرافها.

تأسيساً على ذلك، وللوصول إلى تقييم حقيقي لوضع ما، فإن علينا أن لا نكتفي بالمؤشرات الكمية الرقمية، التي قد لا تعطينا إلا صورة أولية سطحية، بل إن علينا الاهتمام أيضاً باستثمار المؤشرات النوعية، التي تمنحنا القدرة على تكوين تصور أعمق وأقرب إلى حقيقة الواقع.

## ثقافة المجتمع منبع أساسي لتشكيل المؤشرات:

كما رأيت عزيزي القارئ، تبدو عملية تكوين المؤشرات واستخدامها عملية تلقائية نمارسها في حياتنا الاجتماعية بصورة طبيعية كل يوم، فنحن نقوم طوال الوقت بإصدار الأحكام على الناس وأوضاعهم، بالاستناد إلى ما نلاحظه أو نكونه أو نسمعه عنهم من صفات، أو بالاعتماد على ما نخزنه من أفكار وقيم وأعراف ومعتقدات واحتياجات تعلمناها من المجتمع، بحيث نجعل من تلك الأفكار والتصورات التي نحملها، والتي اكتسبناها في الأصل من المصادر الثقافية المختلفة التي تتعرض لها في محيطنا الاجتماعي، مؤشرات تحدد لنا طرق النظر والتعامل مع الأشخاص والظواهر التي تحيط بنا.

فعلى سبيل المثال، لا يشكل زواج البنات الصغيرات ممن لم يتجاوزن سن الخامسة عشر في بعض البيئات في المجتمع العربي مشكلة تستدعي الاهتمام أو الالتفات، وذلك لأن الثقافة المهيمنة في مثل تلك البيئات لا ترى ضيراً في ذلك، بينما يمثل في بيئات أخرى مؤشراً بارزاً على وجود مشكلة كبيرة تستوجب التتبع والمكافحة، بالنظر إلى تعبير تلك المشكلة عن قدر من استغلال الإناث الصغيرات وحرمانهن من التمتع بفرص عادلة للنضج والنمو المتوازن.



## الصين تتوقع وجود ٢٤ مليون رجل أعزب في ٢٠٢٠

توقع علماء اجتماع أن نحو ٢٤ مليون صيني لن يستطيعوا العثور على زوجات في عام ٢٠٢٠ حيث أن التفضيل التقليدي للبنين إلى جانب سياسة تنظيم الأسرة عملاً على اختلال النسبة بين الجنسين. ونقلت صحيفة «جلوبال تايمز» عن مسح أجرته الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أن الإجهاد الانتقائي للجنس لا يزال «شائعاً جداً» في المناطق الريفية بيد أن اختلال النسبة بين الجنسين في المواليد تضاعف بصورة طفيفة منذ عام ٢٠٠٥.

وذكر التقرير أن أسباب اختلال التوازن بين الجنسين في الصين معقد ويختلف تبعاً للمنطقة، في الوقت الذي يضطلع فيه ضعف الخصوبة وضعف الضمانات الاجتماعية بدور في تفضيل البنين على البنات. وأضاف التقرير أن معدل الذكور بالنسبة للإناث للمواليد الحية في عام ٢٠٠٥ كان ١١٩ مقابل ١٠٠، مقارنة بنسبة ١١٦ مقابل ١٠٠ في عام ٢٠٠٠.

ونقل عن وانج قوانجتشو، خبير في علم السكان بالأكاديمية، قوله إن «ثقافة الخصوبة التقليدية واختيار جنس الجنين» دفعا العديد من الأزواج إلى محاولة إنجاب ذكور. وقال وانج «المشكلة أكثر خطورة في المناطق الريفية بسبب عدم وجود نظام ضمان اجتماعي هناك المزارعون المسنون يضطرون للاعتماد على ذريتهم». وأوضح وانج أن التوقعات بحدوث فائض قدره ٢٤ مليون رجل يمكن أن يزيد من حدة مشكلات مثل صعوبة العثور محدود الدخل على زوجات. وكانت تقارير حكومية قد ربطت في وقت سابق بين الاختلال في النسبة بين الجنسين وإدمان المخدرات والاتجار في النساء والأطفال والزيجات غير القانونية والدعارة القسرية. الاقتصادية الإلكترونية، [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com) العدد: ٥٩٣٦ : ٢٠١٠-٠١-١١

كما لا يُنظر إلى تفشي البطالة بين صفوف الإناث مشكلة على الإطلاق في بعض الأوساط في الوطن العربي، انطلاقاً من استلزام النظرة الشرعية التي ترى أن الرجل هو المكلف شرعاً بالعمل والإنفاق، فيما قد يشكل ذلك من وجهة نظر أخرى مؤشراً صارخاً يعكس تعطيل قدرات النساء وحرمانهن وحرمان مجتمعهن من توظيف إمكاناتهن وكفاءتهن في الارتقاء بأوضاعهن وأوضاع أسرهن.

إننا نقول مثلاً بأن المرأة مظلومة في المجتمع العربي! وربما نكون قد خلصنا إلى مثل ذلك الحكم لأننا وظفنا العديد من المؤشرات، كملاحظة زيادة نسبة العزوبة بين أوساط النساء أكثر بكثير من زيادتها بين أوساط الرجال، أو ارتفاع معدلات البطالة في صفوفهن أعلى من ارتفاع معدلاتها في صفوف الذكور، أو ضآلة عدد المقاعد التي يشغلها في المجالس الوزارية والنيابية والبلدية مقارنة بأعداد المقاعد التي يحتلها الرجال في مثل تلك المجالس... الخ.

ولكن حتى نكون قادرين على إطلاق أحكام سليمة ودقيقة وموضوعية لا تتعارض مع الواقع، علينا أن نحصر أشد الحرص على بناء وتوظيف مؤشرات صحيحة ومناسبة، وإلا تورطنا بإصدار أحكام مضللة، تقودنا إلى اتخاذ قرارات خاطئة ودعم سياسات وخطط لا يمكن لها النجاح، لارتكازها إلى مؤشرات قاصرة.

ترتبط المؤشرات على نحو وثيق بميزانيات الدول؛ إذ يتم في العادة رصد المخصصات المالية والبشرية لتنفيذ السياسات أو الخطط بالاعتماد على مؤشرات معينة، ومن ثم؛ فإن الوقوع في أخطاء تتعلق بسوء تحديد المؤشرات أو العجز عن تقديرها أو التعبير عنها بصورة سليمة ودقيقة؛ من شأنه أن يؤدي إلى سوء التقدير المالي وتبديد الموارد وهدر الوقت واستنزاف الإمكانيات والقدرات.



## كيفية تحديد نوع المؤشر المناسب حسب نوع الهدف:

من المهم الإشارة إلى الارتباط الوثيق بين طبيعة ونوعية ومضمون المؤشر أو المؤشرات التي يتم وضعها من جانب، وبين الهدف المراد تحقيقه من جانب آخر؛ إذ لا يمكن وضع المؤشرات في واقع الأمر إلا في ضوء الاسترشاد بهدف معين؛ ما يعني أن وضع الهدف يسبق وضع المؤشرات ويتقدم عليها، وبدون تحديد واضح ودقيق للهدف، لا يمكن الخروج بها، فهو يمثل الأرضية التي تبنى عليها، وينبغي أن يظل نصب أعيننا ونحن نعمل على صياغتها، وإلا فإننا كثيراً ما نتورط بوضعها على نحو مشوش ومتعثر؛ ما يجعلنا عاجزين عن التمكن من القياس السليم لمدى تحقق الهدف.

وبطبيعة الحال، فإن لكل سياسة أو برنامج أو مشروع أهدافاً معينة، ترتبط بكل مرحلة من مراحلها، وتتعلق بفترات زمنية، وأماكن جغرافية، ينبغي تحديدها بدقة. وبناءً على تلك الأهداف، يتم صياغة المؤشرات المناسبة، وإلا فإننا سنكون عاجزين عن تقييم أداء المشروع وتحديد مدى نجاحه في تحقيق أهدافه في كل مرحلة من مراحلها.

ونوه هنا إلى إمكانية صياغة المؤشرات صياغات مختلفة، دون أن تختلف مضامينها. فقد يمكن صوغها على شكل عبارات تقريرية موجبة أو سالبة، أو على شكل عبارات استفهامية.

### معايير تحديد المؤشرات:

تعتمد عملية تحديد المؤشرات التي يراد استخدامها في تصميم ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع على جملة من المعايير، هي:

١. اعتماد مبدأ التخطيط بالمشاركة، بحيث يتم إشراك سائر الأطراف ذات الصلة بالبرنامج أو المشروع في بناء المؤشرات واختيارها.

٢. الحرص على الربط بين المؤشرات والأهداف المراد تحقيقها على نحو منطقي منسجم.

٣. الحرص على أن تغطي المؤشرات وتأخذ بعين اعتبارها الجوانب السلبية والإيجابية التي قد تؤثر في سير تنفيذ السياسة أو البرنامج أو المشروع.

٤. التحقق من مرونة المؤشرات، وملاءمة توزيعها الزمني، بحيث يتم تصميم مؤشرات تصلح للاستخدام في كل مرحلة من المراحل المختلفة لتنفيذ السياسة أو البرنامج أو المشروع، بما يراعي خصائص كل مرحلة وظروفها واحتياجاتها.

٥. الانطلاق من نقطة ارتكاز أو نقطة بداية، تتخذ طابعاً زمنياً على الأغلب.

٦. الحرص على الجمع بين المؤشرات الكمية والنوعية، وذلك لتحقيق أفضل درجة ممكنة من العمق والشمولية في القياس.

٧. الحرص على تفصيل سائر المؤشرات وتوزيعها حسب منظور النوع الاجتماعي، وحسب المناطق الجغرافية، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

## «المؤشرات» والإحصاءات»:

يبدو مهماً للغاية التفريق بين «المؤشرات» والإحصاءات»، وذلك منعاً لما قد ينجم عن الخلط بينهما من إساءة الفهم أو الخطأ في التقدير أو التخطيط.

فبينما تعبر «الإحصاءات» عن مجرد بيانات كمية تصف واقع ظاهرة معينة في فترة زمنية محددة، تعبر «المؤشرات» عن مقياس نوعي أو كمي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء معين في فترة زمنية معينة. وهذا يعني أن المؤشرات تتقدم على الإحصاءات وتختلف عنها، فهي لا تكتفي بعرض الواقع بصورة رقمية مجردة ومحايدة، وإنما تعمل على تفسيره وتحليله وتقييمه.

### يمكن اختزال الفروق بين المؤشرات والإحصاءات فيما يلي:

١. تعد المؤشرات أغنى مضموناً وأقوى دلالةً من الإحصاءات فيما يتعلق بالتعبير عن مظاهر الواقع، فهي تعبر عن تلك المظاهر بصورة أعمق وأعم وأشمل.
٢. ترتبط المؤشرات دائماً بأهداف يُراد تحقيقها، خلافاً للإحصاءات التي لا ترتبط بأهداف إلا إذا تم دمجها في مؤشر ما.
٣. تنتمي المؤشرات في العادة إلى نماذج أو أطر معلوماتية ونظرية تفسيرية مركبة، تحاول فهم الواقع وتحليله للتمكن من اتخاذ القرارات، بينما لا تنتمي الإحصاءات إلى مثل تلك الأطر بالضرورة، لتشكل مجرد بيانات أولية محايدة.

## الإعلام وقراءة المؤشرات:

مثال للنقاش: يرجى قراءة المثال التالي الذي تناقلته وسائل الإعلام، ثم العمل على الإجابة عن الأسئلة اللاحقة له:

«٩٦ بالمائة من نساء دلهي لا يشعرن بالأمان».

أظهر استطلاع نشر اليوم في الهند أن الأغلبية العظمى من النساء في العاصمة نيودلهي لا يشعرن بالأمان. ونقلت وكالة الأنباء الآسيوية الهندية عن (لورا براهو) مديرة مركز العدالة والاندماج: قرابة ٩٦٪ من النساء في دلهي يعتقدن أن النساء لسن في أمان تام بالمدينة، وأن ٤٤٪ من المشاركات في الاستطلاع ممن تعرضن للإساءة اخترن أن يلذن بالصمت عقب الواقعة. وارتكز التقرير الذي أعده مركز العدالة والاندماج ومركز الدراسات الإعلامية إلى استطلاع آراء ٦٣٠ سيدة تتراوح أعمارهن بين ١٢ و٥٥ عاماً يعيشن في مختلف أنحاء دلهي، وينتمين إلى خلفيات اجتماعية - اقتصادية مختلفة. وأعرب ٦٠٪ من المشاركات في الاستطلاع عن شعورهن بأن الفتيات دون العاشرة من العمر عرضة للتحرش الجنسي. وقال ٨٨٪ منهن أنه نادراً ما يساعد المارة أي سيدة تتعرض للتحرش في مكان عام.

هل ترى المعلومات الواردة في الخبر كافية لجعلك قادراً على الحكم بثقة، فيما إذا كانت العينة التي تم اختيارها

للاستطلاع (٦٣٠ سيدة)، كافية حقاً لتمثيل جميع النساء في مدينة دلهي والتعبير عن آرائهن؟

إلى أي درجة تعتقد بأن المعلومات الواردة في التقرير معلومات علمية يمكن الاعتماد عليها؟ ولماذا؟

«هناك ثلاثة أنواع من الأكاذيب: أكاذيب؛ وأكاذيب لعينة؛ وإحصاءات.»

هذه العبارة التهكمية هي للكاتب الأمريكي الساخر (مارك توين)، وعلى الرغم مما في العبارة من مبالغة، إلا أنها قد تكون صحيحة في بعض الحالات، فالإحصاءات كثيراً ما تتحول إلى أكاذيب مضللة إذا ما تم جمعها أو عرضها بصور تفتقر إلى الدرجة الكافية من الموضوعية والحيادية والدقة العلمية.

مثال للنقاش:

البحث عن مؤشر اقتصادي جديد لتحديد الناتج الوطني الخام: خلال الأسابيع القليلة المقبلة ستقوم لجنة برئاسة الأميركي (جوزيف ستغليتز) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد بإعادة النظر بمفهوم الناتج الوطني الخام واقتراح مؤشرات بديلة تسمح بتحديد الرفاه الاقتصادي الفعلي لهذا البلد أو ذاك، وذلك بعد أن كثرت الانتقادات الموجهة لمؤشر الناتج الوطني الذي يحدد ثراء دول العالم ونموها. وتتأسف (دومنيك مادا) مؤلفة كتاب «ما بعد الناتج الوطني/ من أجل مؤشر آخر لقياس الثراء» للاستعمال السيئ لهذا المصطلح وتقول: «لقد تحول هذا المؤشر في العصر الحديث إلى عجل ذهبي بينما هو لا يتعدى كونه مؤشر حسابي».

الاتجار بالمخدرات وتعاطيها يساهمان في رفع حجم الناتج الوطني: بعض الخبراء يربطون الناتج الوطني بالتقدم، «كل ما يمكن بيعه، كل ما يخلق قيمة مضافة يساهم في نمو الناتج الوطني» يقول (رفائيل فنتربرت) مؤلف الكتاب المعنون «مواد للتفكير أمام لجنة ستغليتز»: «الاتجار بالمخدرات وتعاطيها يساهمان في رفع حجم الناتج الوطني وكذلك عمالة الأطفال، ومن ثم فإن فمن الصعب في حالة كهذه ربطه بالتقدم».

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة اعتمدت هذا المؤشر حين دخلت الحرب العالمية الثانية عام 1941، بعد ذلك بدأت الحكومات في استعماله للتخطيط لسياساتها الاقتصادية. وفرض الناتج الوطني نفسه كمؤشر اقتصادي أساسي في عصر المقارنات والعولمة.

الأزمة البيئية والتلوث: واليوم، وبعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة، لا يكفي القول ان الناتج الوطني للصين يتجاوز الناتج الألماني «فالأزمة البيئية مرت من هنا» حسبما ذكرت (دومنيك مادا)؛ ما يعني أن الاعتماد وحسب على هذا المؤشر قد يدخلنا في الحديث عن أوضاع غير حقيقية.

وفي السياق نفسه، يذكرنا (رفائيل فنتربرت) «بأن الأموال التي أنفقت لإزالة آثار التلوث الذي تسبب به غرق الناقل (النفطية) أريكا (في كانون الأول/ ديسمبر 1999 قبالة سواحل منطقة بروتاني الفرنسية) قد تم احتسابها بشكل إيجابي في الناتج الوطني».

لجنة تضم خمسة من حملة نوبل في الاقتصاد: من هنا تبرز الحاجة إلى البحث عن مؤشر أكثر عصرية، واعتباراً من شهر نيسان/ أبريل من عام 2008، تعكف لجنة (ستغليتز) التي أوعز بتشكيلها الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) التي تضم بدورها ما لا يقل عن خمسة من حملة جائزة نوبل للاقتصاد على دراسة هذا الموضوع. فالإكتفاء بالناتج الوطني مسألة خطيرة برأي (دومنيك مادا)، ومن المتوقع أن تقترح اللجنة حسب (رفائيل فنتربرت) ما بين ثلاثة سيناريوهات وأربعة.

وتداول اللجنة بأفكار عديدة، منها احتساب وإضافة معلومات تتعلق بالعمل التطوعي والالتزام السياسي أو العمل المنزلي، وإسقاط أخرى كالتدهور في الوضع البيئي. كما تفكر اللجنة في العمل على تصميم مؤشر إضافي جديد، يأخذ بعين اعتباره قيماً اجتماعية مختلفة، كالصحة والتعليم والترفيه، ليمثل مؤشراً بسيطاً أكثر إحصائياً لقياس الرفاه، لكن المعضلة تظل في الوصول إلى اتفاق عالمي حول مفهوم القيم المتعلقة بالرفاه.

*French international news channel (France 24) 2009/3/12*



# (مؤشرات النوع الاجتماعي)



## أهمية المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي:

تمثل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي معلومات وبيانات ودلائل تساعد على تحديد أوضاع النساء والرجال في المجتمع، كخطوة أولى لا بد منها لتحقيق العدالة والإنصاف بينهما، وذلك عن طريق إسهام تلك المؤشرات في توجيه أنظار راسمي السياسات وصناع القرار إلى الفجوات والفروق والاختلالات القائمة بين أحوال الذكور والإناث، بما يمكنهم من العمل على تجاوزها. وعليه؛ تتمتع مؤشرات النوع الاجتماعي بأهمية بالغة، فمن دون تعيين ورصد واضح ودقيق لها، فإن من العسير جداً الكشف عن مدى اهتمام المجتمع بضمان فرص عادلة ومتكافئة لأبنائه وبناته بالقدر ذاته.

في غمرة الحديث عن مؤشرات النوع الاجتماعي، وعلى الرغم من أهميتها الكبيرة، ينبغي الحرص لئلا نقع في خطأ الإغراق والمبالغة في التركيز التفصيلي على تلك المؤشرات وتحميلها أكثر مما تحتل من أهمية، فهي في نهاية المطاف ليست أكثر من أدوات نستخدمها لتحقيق هدف أكبر وأهم ينبغي أن يظل حاضراً طوال الوقت نصب أعيننا، يتمثل في السعي إلى التحقق من مدى تمتع الذكور والإناث بفرص عادلة ومتكافئة، أو مدى التغيير في مستوى تمتعهم بمثل تلك الفرص.

يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لا غنى عن مؤشرات تتعلق كذلك بتمكين المرأة ودراسة أوضاعها بصورة منفصلة وعلى حدة، لتسير بمحاذاة المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي، التي تستقصي مدى تحقق العدالة بين الجنسين.

## إحصاءات النوع الاجتماعي والمؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي:

هناك فروق محورية بين الجانبين يجدر الالتفات إليها، فبينما يركز المفهوم الأول (إحصاءات النوع الاجتماعي) على البيانات المتعلقة بأوضاع المرأة نفسها بصورة منفردة، تبعاً لمتغيرات زمنية مثلاً، يركز المفهوم الثاني (مؤشرات النوع الاجتماعي) على تلك الإحصاءات في ضوء مقارنتها بالإحصاءات المتعلقة بالذكور حيال الأوضاع ذاتها.

وفي حين تعكس إحصاءات النوع الاجتماعي تبني نهج المرأة في التنمية، الذي ينادي بإدراج متغيرات تتعلق بإدماج المرأة في التنمية في السياسات والاستراتيجيات التنموية، بينما لا تكتفي المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي بذلك النهج الجزئي، بل تحاول بالأساس فهم علاقات القوة الكامنة التي تحدد مكانة المرأة والرجل في المجتمع، انطلاقاً من أن إدراك نوع الجنس وتداخل العلاقات بين المرأة والرجل أكثر أهمية من الاكتفاء بمعرفة أثر التنمية على المرأة. ولذلك تعتبر المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي ترجمة عملية لتبني إستراتيجية دمج النوع الاجتماعي في التنمية، التي تهدف بدورها إلى الإحاطة بصورة وافية باحتياجات الرجل والمرأة، والأولويات والأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها عن طريق السياسات والبرامج؛ وإلى ضمان فرص متكافئة لهما لتحديد تلك الأهداف والأولويات، والمشاركة في صياغتها وإحرازها، ومن ثم الإفادة منها.

مصادر إحصاءات النوع الاجتماعي: في معظم بلدان العالم تكون مصادر إحصاءات النوع الاجتماعي هي ذاتها مصادر الإحصاءات بشكل عام. ففي الأردن على سبيل المثال، تعد دائرة الإحصاءات العامة المصدر الأساسي للبيانات الوطنية، حيث تجري الدائرة التعدادات والمسوحات التالية:

التعدادات: تجري الدائرة على فترات غير منتظمة تعدادات عامة في مجالات السكان والمساكن، والزراعة، والصناعة، والمنشآت، وذلك حسب الظروف والإمكانات المادية المتاحة.

المسوح السنوية: تنفذ الدائرة العديد من المسوح السنوية بالعينة في المجالات الديموغرافية والأسرية والزراعية والاقتصادية والبيئية المختلفة.

المسوح الربعية: تقوم الدائرة بإجراء عدد من المسوح ربع السنوية بالعينة في مجالات العمالة والبطالة، والصناعة، والتجارة الداخلية، والإنشاءات، والنقل، والخدمات، وقطاع الإنتاج النباتي، وقطاع الثروة الحيوانية... الخ.

المسوح الشهرية: تنفذ الدائرة بعض المسوح الشهرية حول الأسعار، مثل: الأسعار الزراعية، وأسعار المستهلك، وأسعار كميات الإنتاج الصناعي... الخ.

المسوح الدورية: تجري الدائرة مسوحا دورية بالعينة تتعلق بالأسرة، من قبيل: دخل الأسرة ونفقاتها، والخصوبة والصحة الأسرية.

### كيف نربط سياسات العدالة بين الجنسين بالمؤشرات؟

يمكننا ضمان قدر وفير من الربط بين سياسات العدالة بين الجنسين من جانب، والمؤشرات من جانب آخر، عن طريق اتباع الخطوات التالية:

1. تحديد المجالات المختلفة التي يلاحظ فيها اللامساواة/ عدم العدالة بين الجنسين.
2. ترتيب الأولويات حسب درجة أهميتها في تلك المجالات.
3. التأكد من مدى وجود سياسات تغطي تلك الأولويات.
4. التأكد فيما إذا كان هناك بيانات ومؤشرات مناسبة، حتى دون توافر السياسات.
5. التأكد من مدى توافر بيانات متابعة وضع المرأة والرجل في تلك المجالات.
6. التأكد من مدى قدرتنا على وضع مؤشرات لقياس مدى تحقيق السياسات.
7. تحديد طبيعة تلك المؤشرات المطلوبة لقياس مدى تحقيق السياسات: كمية أم نوعية.
8. تحديد مدى قدرتنا على تقييم كفاءة السياسات.

تعد مسح تعداد المساكن والسكان ومسوحات العمالة والبطالة من أهم المصادر التي تغذي النظام الإحصائي بالبيانات. وكانت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ قد نفذت في عدد من البلدان النامية دراسة واسعة لمراجعة وتصميم المسوحات التي تم تنفيذها في تلك البلدان في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٧٠. ١٩٩٠، وبخاصة فيما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف المستخدمة، والمشاكل المتكررة التي تعترض سبيل تنفيذ مثل تلك المسوحات.

كان من أبرز النتائج التي خلصت إليها تلك الدراسة:

عدم تأهيل العاملين على تصميم المسوحات وتنفيذها التأهيل الكافي لبناء مؤشرات دقيقة قادرة على أن تأخذ بعين الاعتبار عمل المرأة كربة بيت، وإسهامها في الوقت نفسه في أنشطة اقتصادية جديدة بالاحتساب، من قبيل قيامها بإنتاج السلع وتقديم الخدمات.

وفي هذا السياق، لوحظ مثلاً أن للمصطلحات المستخدمة في صياغة الأسئلة حول عمل المرأة تأثيراً كبيراً على نتائج المسوحات؛ إذ كثيراً ما يفضي الاختلاف في الفهم للمصطلحات المستخدمة لقياس عملها إلى الخلط والتشويش. فعلى سبيل المثال، قد تشير كلمات مثل: «العمل» أو «الشغل» أو النشاط الرئيسي **work; job; main activity**، إلى دلالات مختلفة باختلاف النساء، فقد تُفهم من جانب بعضهن على أنها تعبر عن العمل المأجور أو المدفوع الأجر، بينما تفهم من جانب أخريات على أنها المهام التي يتم تنفيذها ضمن نطاق العائلة من دون أجر.

وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها:

ضرورة إخضاع الباحثين لتدريب موحد ومعمق حول طرق صياغة الاستبانات وبناء المؤشرات وشرح الأسئلة للمبحوثات.

وجوب أخذ العمل المأجور وغير المأجور للمرأة بعين الاعتبار عند صياغة الأسئلة وبناء المؤشرات. أهمية تدريب الباحثين الذكور تحديداً على تحقيق فهم أعمق لكيفية ترجمة العمل المنزلي للمرأة إلى نشاط اقتصادي قابل للحساب.

زيادة أعداد النساء الباحثات في الميدان ورفع مستوى تأهيلهن.

الحرص على تصميم المسوحات وتنفيذها تحت مظلة منهجية تشاركية مع المبحوثات قدر المستطاع.

## كيفية توظيف مؤشرات النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع:

عند الشروع في التخطيط لتنفيذ برنامج أو مشروع تنموي ما، فإن هناك حاجة ملحة لأخذ مؤشرات النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، وعلى نحو جدي، وهذا ما يضمن خروج البرنامج/ المشروع إلى النور بصورة تراعي العدالة وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، ويكفل عدم تعرض أي منهما إلى الظلم والإقصاء، سواء على صعيد تنفيذ البرنامج/ المشروع ووضعه موضع التطبيق، أو الاستفادة من مخرجاته ونواتجه.

وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن العديد من المؤشرات الأساسية التي ينبغي ملاحظتها، التي ستتضح لك عزيزي القارئ عن طريق المثال التالي:

### مؤشرات يجب مراعاتها عند التخطيط للبرامج/ المشاريع:

مؤشرات المدخلات: تتعلق بالموارد والمصادر المخصصة للبرنامج/ المشروع.

مؤشرات المساعدة/ المجازفة: وتعلق بقياس تأثير العوامل الخارجية على البرنامج/ المشروع.

مؤشرات سير العمل في البرنامج/ المشروع: تهتم بتتبع الإجراءات المتبعة لإتاحة الوصول إلى الموارد والمصادر المخصصة للبرنامج/ المشروع، كما تهتم برصد الإنجازات المتحققة أثناء عملية التنفيذ، وتحديد مدى التقدم باتجاه تحقيق الأهداف المرجوة.

مؤشرات المخرجات: وتتصل بتحديد النتائج المرحلية المؤقتة للبرنامج/ المشروع، التي يمكن ملاحظتها وقياسها بمجرد الانتهاء من تنفيذ المشروع.

مؤشرات المردود والنتائج: وتعلق بالنتائج البعيدة المدى للبرنامج/ المشروع.

**مثال توضيحي:** لنفترض أننا بصدد التخطيط للبدء بتنفيذ برنامج/ مشروع حول مكافحة البطالة في مدينة الزرقاء، فكيف يمكن توظيف المؤشرات المشار إليها في سياق أخذ مفهوم النوع الاجتماعي بعين الاعتبار؟ فيما يلي تصور عام مقترح حول كيفية توظيف تلك المؤشرات، مع بقاء الباب مفتوحاً دائماً لاقتراح مؤشرات أخرى، قد تستدعي طبيعة المشروع وخصوصيته التفكير فيها:

١. مؤشرات المدخلات: ينبغي هنا التأكد من مؤشرات عديدة، من أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

عدد العاملين والعاملات المنوي تعيينهم كموظفين لإدارة المشروع والاشتغال عليه.

معايير اختيار العاملين والعاملات في المشروع ومدى مراعاتها للعدالة والبعد عن التمييز بسبب أي معيار كان، وبخاصة بسبب الجنس.

الرواتب والامتيازات المخصصة للعاملين والعاملات.

أعداد الإناث اللواتي يمكن أن يستفدن من المشروع مقارنة بأعداد الذكور.  
الميزانية المخصصة لمكافحة البطالة عند الإناث مقارنة بالذكور.  
عدد ونوعية البرامج التدريبية والإعلامية المخصصة لمكافحة البطالة عند الإناث مقارنة بالذكور.

## ٢. مؤشرات المساعدة/ المجازفة:

قد يمكن التفكير هنا بعدة مؤشرات، من مثل:  
دور الأطراف المختلفة ذات العلاقة في دعم المشروع أو تعويقه، كدور المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.  
الثقافة السائدة في البيئة المحيطة بالمشروع، بما يتضمن نظرة تلك البيئة، وبخاصة القوى المؤثرة فيها، كرجال الدين أو المخاتير أو شيوخ العشائر، إلى عمل المرأة.  
اتجاهات أصحاب العمل نحو عمل المرأة وقيمهم ومصالحهم، ومدى اقتناعهم بإدماج النساء في مؤسساتهم وحرصهم على ذلك.  
مدى توافر الوظائف التي قد تصلح للإناث، ولا تؤدي إلى الإضرار بصحتهن أو بسمعتهن.  
مدى تحمس الإناث والذكور للانخراط في المشروع.

## ٣. مؤشرات سير العمل في المشروع:

وهنا يجدر الاهتمام بالمسائل التالية كأمثلة:  
مدى ضمان المشروع لإجراءات عملية تمكن الفئات المستهدفة منه، إناثاً وذكوراً، وعلى نحو عادل ومتكافئ، من العلم بالمشروع، والتقدم إليه، والمشاركة فيه.  
مدى ضمان المشروع لتمكين المشاركين فيه، إناثاً وذكوراً، من الحصول على فرص متكافئة وعادلة للتدريب على الاشتغال في المشروع.  
مدى ضمان المشروع لتمكين المشاركين فيه، إناثاً وذكوراً، من التعبير عن أفكارهم وتوظيف قدراتهم وإمكاناتهم على أفضل نحو ممكن.  
نسبة إقبال الإناث على المشاركة في المشروع مقارنة بالذكور.  
مدى رضى المشاركين في المشروع، إناثاً وذكوراً، عن الخدمات التي يقدمها لهم المشروع أثناء عملهم عليه.

#### ٤. مؤشرات المخرجات:

فيما يتعلق بالمخرجات، يمكن إيراد المؤشرات التالية كأمثلة:  
مدى نجاح المشروع في الوصول إلى الفئات المستهدفة التي تسعى للوصول إليها، إنثاءً وذكوراً.  
مدى رضى المشتغلين في المشروع، إنثاءً وذكوراً، عن دورهم في إخراج المشروع إلى النور.  
مدى الرضى الأولي للمستفيدين من المشروع، إنثاءً وذكوراً، عما يقدمه من خدمات لهم.

#### ٥. مؤشرات المدردود والنتائج:

يتم التفكير ضمن هذا الإطار بالنتائج الطويلة المدى والممتدة الأثر، من مثل:  
مدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه بعيدة المدى المتعلقة بالمستهدفين منه، إنثاءً وذكوراً.  
مدى نجاح المشروع في تذليل المصاعب التي اعترضت سبيل استفادة المستهدفين منه، إنثاءً وذكوراً.

#### كيفية قراءة مؤشرات النوع الاجتماعي:

هناك العديد من القواعد التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في سياق قراءة مؤشرات النوع الاجتماعي وتحليلها. ومن دون أخذ تلك الأمور بدرجة كافية من الاهتمام؛ فإننا نغامر بتكوين أحكام خاطئة أو ناقصة أو مضللة عن أوضاع النساء والرجال في المجتمع؛ الأمر الذي يجعلنا عاجزين عن معرفة وتحديد الفجوات ومواضع الخلل والقصور وغياب العدالة في أوضاعهما، ومن ثم وضع الخطط والسياسات الملائمة لتلافي تلك الفجوات وإصلاح مواطن الخلل، بما يضمن العدالة وتكافؤ الفرص لكل من الجنسين.

وتتمثل تلك القواعد، التي يمكن صياغتها على شكل أسئلة، فيما يلي:

#### ١. هل تغطي المؤشرات الذكور والإناث معاً؟

علينا أن نتأكد مما إذا كانت مؤشرات النوع الاجتماعي تتناول كلاً من الذكور والإناث، وليس الإناث فقط، كما قد يتبادر لذهن البعض؛ إذ لا يكفي على سبيل المثال أن يتساءل المؤشر عن عدد البرلمانيات في البرلمان مثلاً، بل ينبغي أن يستفسر عن عددهن مقارنة بعدد النواب الذكور.

#### ٢. هل تتناول المؤشرات إطاراً جغرافياً وزمنياً محددًا؟

علينا أن نتحقق مما إذا كانت مؤشرات النوع الاجتماعي تتعلق بمحيط جغرافي وزمني معينين بدقة؛ إذ لا يجوز ترك المجال الزمني والجغرافي دون تحديد، وإلا فإن استخدام المؤشرات لقياس التغير ومقارنة معدلات التقدم سيكون أمراً مستحيلاً ولا طائل منه، ما دمنا لا نعرف الفترة الزمنية والبقعة الجغرافية التي تغطيها تلك المؤشرات.

مثال: قارن بين المؤشرين التاليين، وحاول أن تحدد أيهما المصوغ بصورة صحيحة:

أ. رفع نسبة النساء المستفيدات من المشاريع الصغيرة التي تدعمها وزارة التنمية الاجتماعية إلى ٢٠٪.

ب. رفع نسبة النساء المقيمت في محافظة العاصمة المستفيدات من المشاريع الصغيرة التي تدعمها وزارة التنمية الاجتماعية إلى (٢٠٪) مع نهاية عام ٢٠١٢.

٣. هل يعبر المؤشر عن وضع واقعي ملموس، أم عن حالة افتراضية متخيلة؟

يفترض في المؤشر حتى يتمتع بدرجة مرتفعة من الدقة والتعبير عن الواقع أن يقيس أو يسعى إلى قياس وضع عياني فعلي، وليس موقفاً افتراضياً لم يتحقق على أرض الواقع.

مثال: أي المؤشرين التاليين يتمتع بدرجة أكبر من الدقة والقدرة على قياس الواقع؟

أ. مدى تعاون الموظفين الذكور مع زميلاتهم في العمل.

ب. مدى ترحيب الموظفين الذكور بفكرة التعاون مع زميلاتهم في العمل.

٤. هل تقيس المؤشرات الهدف المترتب بها على نحو فعلي ودقيق وشامل؟

علينا أن نتحقق من مدى الانسجام بين المؤشرات المستخدمة والهدف الذي وضعت من أجل قياسه، ومدى دقتها وشموليتها لقياس الهدف المعني.

مثال: إذا افترضنا أن لدينا هدفاً يسعى إلى تخفيف معدلات الفقر بين أوساط النساء في مدينة عمان بنسبة ٧٪ خلال الأعوام الثلاثة القادمة، فليس من المنطقي مثلاً أن نتخذ من ارتفاع نسبة النساء اللواتي يقمن بإنشاء شركات كبيرة في المدينة خلال تلك الفترة مؤشراً لقياس مستوى نجاحنا في مكافحة الفقر. بل يفترض أن نلجأ إلى الاستعانة بمؤشرات أخرى أكثر صلاحية وملاءمة من قبيل: ارتفاع نسبة النساء اللواتي يتمكنّ أثناء تلك المدة من تأسيس مشاريع صغيرة ناجحة، أو زيادة نسبة النساء اللواتي يتوقفن عن تلقي المساعدة المالية من مؤسسات الرعاية الاجتماعية.



المؤشرات الدولية المستجيبة للنوع الاجتماعي: يجدر بالذكر أن المجتمع الدولي، عبر مؤسساته الدولية، قد اجتهد لوضع مؤشرات عالمية قابلة للقياس، لتكون وسيلة لعقد المقارنات بين الدول. لكن تلك المؤشرات، التي تتخذ طابعاً كمياً في العادة، لا تعني أبداً أن يتم الاعتماد عليها كوسيلة وحيدة من جانب الدول المختلفة لقياس سياساتها ومتابعتها وتقييمها.

ومن أهم المصادر الدولية التي تراعي استخدام مؤشرات النوع الاجتماعي لدراسة وضع العدالة بين الجنسين في العالم كله، وفي كل دولة على حدة بهدف المقارنة بين الدول، ومعرفة ما تم إنجازه فعلاً على مستوى العالم فيما يتعلق بقضايا العدالة والمساواة: ١. تقارير التنمية البشرية؛ ٢. التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛ ٣. الأهداف الإنمائية للألفية؛ ٤. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ٥. إعلان بكين.

منذ عام ٢٠٠٦، دأب المنتدى الاقتصادي العالمي على إصدار تقارير سنوية تتناول فجوة النوع الاجتماعي؛ وتعتبر هذه التقارير هامةً بالنظر إلى ما تتضمنه من تقييم لمدى التقدم الذي تحرزه الدول في تقليص الفجوة الجندرية بين الجنسين في مجالات التنمية، وذلك عن طريق قياس المؤشرات التنموية التالية:

المشاركة الاقتصادية والفرص: وذلك بقياس مدى تساوي الأجيال، ومستوى المشاركة والحصول على عمالة عالية المهارة.

التعليم: وذلك بقياس مدى الحصول على الخدمات الأساسية ومستوى التعليم العالي.

الصحة وتوقع الحياة: وذلك بقياس متوسط العمر المتوقع، ونسبة الجنس (نسبة الذكور للإناث).

التمكين السياسي: وذلك بقياس مستوى التمثيل في هياكل صنع القرار.

درجت العادة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة وضع مؤشرات تتعلق بتحقيق المساواة بين النساء والرجال، حيث تضمنت تلك التقارير دليل مؤشرات التنمية المتعلقة بالقضايا الجندرية، ووضعت مؤشرات أخرى لإجراءات تمكين المرأة، ومؤشرات لقياس عدم المساواة بين الجنسين في التعليم وفي النشاط الاقتصادي، إضافة إلى مؤشرات تتناول المشاركة السياسية للمرأة.

Table 1: Structure of the Global Gender Gap Index

Sub index	Variable	Source
<b>Economic Participation and Opportunity</b>	Ratio: Female labour force participation over male value	International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market, 2007
	Wage equality between women and men for similar work (converted to female –over-male ratio)	World Economic Forum, Executive Opinion Survey 2009
	Ratio: Estimated female earned income over male value	United Nations Development Programme, Human Development Index 2008 Update and Human Development Report 2007/2008, 2005 or latest data available
	Ratio: Female legislators, senior officials and managers over male value	International Labour Organization, LABORSTA Internet, online database, 2007 or latest data available; United Nations Development Programme, Human Development Index 2008 Update, Human Development Report 2007/2008, 2005 or latest data available
	Ratio: Female professional and technical workers over male value	International Labour Organization, LABORSTA Internet, online database, 2007 or latest data available; United Nations Development Programme, Human Development Index 2008 Update, Human Development Report 2007/2008, 2005 or latest data available
<b>Education Attainment</b>	Ratio: Female Literacy rate over male value	United Nations Development Programme, Human Development Index 2008 Update and Human Development Report 2007/2008, 2005 or latest data available; UNESCO Institute for Statistics, Education Indicators, 2007 or latest data available; World Bank's World Development Indicators, Online Database, 2007 or latest data available
	Ratio: Female net primary level enrolment over male value	UNESCO Institute for Statistics, Education Indicators, 2008 or latest data available; World Bank's World Development Indicators, Online Database, 2008 or latest data available
	Ratio: Female net secondary level enrolment over male value	UNESCO Institute for Statistics, Education Indicators, 2008 or latest data available; World Bank's World Development Indicators, Online Database, 2008 or latest data available
<b>Health and Survival</b>	Ratio: Female gross tertiary level enrolment over male value	UNESCO Institute for Statistics, Education Indicators, 2008 or latest data available; World Bank's World Development Indicators, Online Database, 2008 or latest data available
	Ratio: Female healthy life expectancy over male value	World Health Organization, Online Database (WHOSIS), data from 2003
<b>Political Empowerment</b>	Sex ratio at birth (converted to female –over-male ratio)	Central Intelligence Agency , The CIA World Factbook, 2008 Edition
	Ratio: Women with seats in parliament over male value	Inter-Parliamentary Union- National Women Parliaments, July 2009 update or latest data available; United Nations Development Programme, Human Development Index 2008 Update and Human Development Report 2007/2008, 2005 or latest data available
	Ratio: Women at ministerial level over male value	Inter-Parliamentary Union, E-Parliament Report, 2008
	Ratio: Number of years with a female head of state or government (last 50 years) over male value	OWN calculations, as of June 2009

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ناقص	الدخل التقديري (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2003	مجموع نسب الالتحاق الإجمائية بالتعليم الابتدائي والثانوية والعالي (%) 2002/03	معدل الإتمام بالقراءة والكتابة لدى اليانقين (% من عمر 15 وما فوق) 2003		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2003		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة	الترتيب	القيمة	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
			ذكور	إناث	ذكور	إناث				
<b>تنمية بشرية مرتفعة</b>										
40	-	80	84	0.0	71.2	76.0	-	-	-	قطر
41	-	69	79	75.6	80.7	76.4	80.8	-	-	الإمارات
43	24.909	7.685	77	85	92.5	83.0	73.1	75.9	0.837	البحرين
44	24.204	8.448	75	85	84.7	81.0	75.2	79.5	0.843	الكويت
<b>تنمية بشرية متوسطة</b>										
58	-	93	100	91.8	70.7	71.6	76.2	-	-	ليبيا
71	21.614	7.013	63	63	82.0	65.4	72.8	75.7	0.759	عمان
77	20.717	4.440	58	57	87.1	69.3	70.1	73.9	0.749	السعودية
81	7.789	2.430	77	80	92.4	81.0	69.8	74.2	0.745	لبنان
89	10.420	3.840	73	76	83.4	65.3	71.2	75.4	0.743	تونس
90	6.491	2.004	77	79	95.1	84.7	69.9	72.9	0.740	الأردن
102	-	-	78	81	96.3	87.4	70.9	74.0	-	الأراضي الفلسطينية المحتلة
103	9.244	2.896	76	72	79.5	60.1	69.8	72.4	0.706	الجزائر
106	5.534	1.584	65	60	91.0	74.2	71.6	75.1	0.702	سورية
119	6.203	1.614	-	-	67.2	43.6	67.7	72.1	-	مصر
124	5.699	2.299	62	54	63.3	38.3	67.5	71.9	0.616	المغرب
141	2.890	918	41	35	69.2	49.9	54.9	57.9	0.495	السودان
<b>تنمية بشرية منخفضة</b>										
150	-	-	31	23	-	-	51.6	54.0	-	جيبوتي
151	1.349	413	69	41	69.5	28.5	59.3	61.9	0.448	اليمن
<b>بدون الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية</b>										
-	-	-	71	55	-	-	57.4	60.5	-	العراق
-	-	-	-	-	-	-	54.4	47.6	-	الصومال

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، جدول 25: 299)

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	مقياس تمكين الجنوسة	المقاعد النيابية التي تشغلها النساء (%) من مجموع المقاعد)	نسبة النساء بين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين (% من المجموع)	نسبة النساء بين المهنيين والمعلمين التقنيين (% من المجموع)	نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور	الترتيب		القيمة
						الترتيب	القيمة	
<b>تنمية بشرية مرتفعة</b>								
40	-	-	-	-	-	-	-	-
41	-	0.0	8	25	-	-	-	-
43	0.393	7.5	10	19	0.31	68	0.393	68
44	-	0.0	-	-	0.35	-	-	-
<b>تنمية بشرية متوسطة</b>								
58	-	-	-	-	-	-	-	-
71	-	7.8	-	-	0.19	-	-	-
77	0.235	0.0	31	6	0.21	78	0.235	78
81	-	2.3	-	-	0.31	-	-	-
89	-	22.8	-	-	0.31	-	-	-
90	-	7.9	-	-	0.37	-	-	-
102	-	-	12	34	0.31	-	-	-
103	-	5.3	-	-	0.31	-	-	-
106	-	12.0	-	-	0.29	-	-	-
119	0.247	4.3	9	31	0.26	77	0.247	77
124	-	6.4	-	-	0.40	-	-	-
141	-	9.7	-	-	0.32	-	-	-
<b>تنمية بشرية منخفضة</b>								
150	-	10.8	-	-	-	-	-	-
151	0.123	0.3	4	15	0.31	80	0.123	80
<b>تنمية بشرية منخفضة</b>								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، جدول 26: 303)



# (المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي في حياة المجتمع)

## مؤشرات النوع الاجتماعي في المجال التنموي

بات من المعتاد أن تعنى المؤتمرات الدولية المعنية بالسكان عموماً، وبالنساء خصوصاً، بمناقشة قضايا النوع الاجتماعي؛ حيث تركز تلك المؤتمرات، وبوتيرة متصاعدة، على وجوب إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي في سائر أقطار العالم، وبخاصة على مستوى السياسات التنموية العامة لكل قطر، بحيث يتم إدماج تلك المؤشرات في المجالات الرئيسية المتعلقة بحركة المجتمع، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وعلى الرغم من إمكان اختلاف المجالات التي تبدو جديدة بمنحها أولوية الاهتمام من بلد لآخر، تبعاً لظروف البلد وخصوصية أوضاعه، كأن يعاني البلد مثلاً من الاحتلال أو الحروب الأهلية أو المجاعات أو الأوبئة... الخ، وهو ما يستدعي الاهتمام بمجالات معينة أكثر من غيرها، إلا أن هناك مجالات عامة لا بد وأن تعنى السياسات المتعلقة بها بإدماج مؤشرات النوع الاجتماعي على نحو واضح وشامل.

يستدعي تنفيذ السياسات والخطط وترجمتها إلى برامج ومشاريع عملية على أرض الواقع توافر ميزانيات فعلية كافية، ينبغي التأكد من حساسيتها للنوع الاجتماعي، أي ضمانها الإنفاق على الجوانب والبنود المتعلقة بالذكر بنفس القدر من إنفاقها على الجوانب والبنود المتعلقة بالإناث، دون منح الأفضلية لأحدهما على الآخر.

وفيما يلي استعراض لعدد من تلك المجالات العامة، ومناقشة لأوجه توظيف مؤشرات النوع الاجتماعي فيها.

## مؤشرات النوع الاجتماعي في ميدان التعليم

يشكل التعليم أحد أهم المداخل التي يمكن اللجوء إليها لضمان الارتقاء بأوضاع النساء وأسرهن، فهو لا يُعد وحسب تمكيناً لهن من اكتساب المهارات والكفاءات اللازمة للمنافسة والدخول في سوق العمل، وإنما يمثل أيضاً سبيلاً رحباً لتنمية وعيهن بأوضاعهن وحقوقهن، وقدراتهن وإمكاناتهن، وأهليتهن كي يلعبن أدواراً مهمة ومؤثرة في مختلف مجالات حياتهن، الخاصة والعامة. إنه، أي التعليم، يمثل رافعة حقيقية تضمن الحراك الجدي للمرأة.



### مثال للنقاش:

تأمل في كل من العبارات التالية، ثم أجب عن الأسئلة التي تليها:

يتحيز كثير من الأسر لتعليم أبنائهن الذكور على حساب بناتها الإناث، حتى وإن أبدت الإناث قدراً أكبر من الاجتهاد والرغبة في التعلم.

يتم توجيه الإناث بوجه عام إلى دراسة تخصصات أدبية واجتماعية وإنسانية، في مقابل تشجيع الذكور على التخصص في المجالات العلمية.

تتضاءل أعداد الإناث اللواتي يحصلن على منح داخلية وخارجية لمتابعة دراستهن، مقارنة بأعداد الذكور الذين يحصلون على مثل تلك المنح.

يهيمن الأساتذة الذكور على التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية في الجامعات، مع أن الأغلبية الساحقة من طلبة تلك الكليات هي من الإناث.

يتم حصر الإناث ضمن صور وأدوار تقليدية ( الطبخ؛ التنظيف؛ ترتيب البيت؛ العناية بالأطفال؛ التمريض... الخ) في المناهج المدرسية.

تضييق مجالات التعليم المهني المتاحة للإناث مقارنة بما هو متاح للذكور.

يتم قبول الإناث في تخصصات جامعية معينة، كالجيولوجيا مثلاً، ثم الإحجام عن توظيفهن بعد تخرجهن بحجة عدم ملائمة الوظائف المطروحة لهن كإناث.

١- هل توافق على صحة كل من العبارات السابقة فيما يتعلق بمجتمعك؟

٢- لماذا تشجع مثل تلك المظاهر في مجتمعك برأيك؟

٣- ماذا يمكن أن تقترح من إجراءات لتغيير تلك المظاهر؟

٤- في ضوء تلك المظاهر كأمثلة، هل بإمكانك التفكير في مؤشرات لا بد من أخذها بعين الاعتبار لقياس مدى

تحقق العدالة بين الجنسين في مجال التعليم؟



## مؤشرات النوع الاجتماعي في مجال مكافحة الفقر

هل لديك عزيزي القارئ فكرة حول أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس خط الفقر على المستوى الدولي؟

في بعض البلدان، يتم قياس خط الفقر باستخدام مؤشر كمي على شكل معادلة تقوم باحتساب إجمالي تكلفة السلع الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية السنوية للفرد وفقاً للسعر الحراري التي يحتاجها الجسم. ووفقاً لذلك المؤشر، يتم تقدير احتياجات الفرد من الأسعار الحرارية اليومية، وتلك المستهلكة فعلاً طوال السنة، وحساب كلفة السعر الواحد، وذلك عن طريق قسمة مجموع إنفاق الفرد على الغذاء يومياً على كمية الأسعار الحرارية المستهلكة من جانبه.

وحسب نتائج تلك العملية الحسابية؛ يتم الافتراض بأن الفرد يحتاج إلى مبلغ محدد سنوياً كحد أدنى للإنفاق على الغذاء واكتساب الأسعار الحرارية، وفي حال عدم إنفاقه ذلك المبلغ المفترض لتغطية احتياجاته من تلك الأسعار فإنه يصنف كشخص يقع تحت خط الفقر.

ما رأيك عزيزي القارئ بمدى صلاحية مثل ذلك المؤشر، إذا تم استخدامه بمفرده، للحكم على معاناة الأفراد من الفقر؟

ما رأيك بالانتقادات التالية التي يوجهها البعض إلى مؤشر «الأسعار الحرارية» لقياس الفقر؟

عدم الاهتمام بالفروقات بين البشر، فالكمية التي يحتاجها الرجال من الأسعار الحرارية قد تختلف عن الكمية التي تحتاجها النساء، والكمية التي يحتاجها الكبار قد تختلف عن تلك التي يحتاجها الأطفال، وتلك التي تتطلبها أجساد الرياضيين والعاملين في أعمال شاقة قد تختلف عن تلك التي تكفي العاملين في مهن لا تستدعي بذل الكثير من الطاقة والجهد.

«ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان» كما يقال، وتغطية تكاليف الحياة بكل تأكيد لا تتعلق وحسب بالطعام والشراب، فهناك نفقات أخرى تتعلق بالسكن والتعليم واللباس والمواصلات والتداوي والترفيه.

من المعروف أن الثقافة السائدة في المجتمعات العربية تولي أهمية خاصة لقضايا الطعام، إلى درجة الإسراف، ربما لارتباط الطعام والإطعام بقيم الكرم والضيافة وصلة الرحم وحسن الجوار، لذا من المتوقع أن يخصص الناس الجانب الأكبر من موازنتهم للإنفاق على الطعام، على حساب بقية الاحتياجات المعيشية الأخرى، وهذا سيجعلهم خارج نطاق الفقر، إذا ما تم اعتماد معدل إنفاقهم على الغذاء مؤشراً وحيداً لتقييم وضعهم الاقتصادي.

خلافاً لما كان الحال عليه في الماضي؛ حيث كان يتم قياس الفقر بالاستناد إلى مؤشرات اقتصادية فقط، نجد أن تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن الأمم المتحدة قد بدأت، ومنذ عام ١٩٩٧، بتبني مفهوم أكثر إنسانية للفقر؛ إذ أخذت تربط الفقر بمفهومين: يتصل الأول منهما بمؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك، فيما يرتبط الآخر بمدى الحرمان في بعض الجوانب التنموية والاجتماعية. وعليه؛ بات بالإمكان الحديث عن «مؤشرات الفقر البشري».

## مؤشرات الفقر البشري:

تقسم مؤشرات الفقر البشري إلى عدة مؤشرات، هي:

أولاً. مؤشر صحي: يقيس معدلات الحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة، وهو يتمثل في نسبة الأفراد الذين يتوقع ألا يعيشوا حتى سن الأربعين.

ثانياً. مؤشر تعليمي: يتمثل في نسبة الأمية.

ثالثاً. مؤشر معيشي: يقيس درجة الحرمان من مستوي معيشي لائق. ويتفرع بدوره إلى مؤشرين اثنين:

١. مؤشر يتناول نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه نظيفة مأمونة.

٢. مؤشر غذائي صحي يتتبع نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة، وتعتبر هذه النسبة عن درجة القصور في القدرة على تأمين الغذاء الجيد، وما يرتبط به من حالة صحية معاقة.

وكحال المقاييس الأخرى، فإن الرقم القياسي للفقر البشري له مواطن ضعفه من حيث البيانات ومن حيث المفهوم؛ إذ إنه يعجز عن الإحاطة بأبعاد الفقر البشري بصورة شاملة. غير أنه يحاول الالتفات إلى بعض الجوانب المتعلقة بالفقر، التي غالباً ما يتم تجاهلها لصالح التركيز على الدخل وحده، ومن ثم فإنه يشكل إضافة مفيدة لقياس الفقر.

## مؤشرات فقر الدخل:

في نظرتها إلى الفقر، وبالاعتماد على مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك فحسب، تتبنى الدول العربية، بوجه عام، مفهوماً يركز على أن الفقر هو ضعف الدخل ونقصه، وما يترتب عن ذلك من عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية (المأكل والملبس والسكن... الخ). فجميع الدول العربية التي تعنى بقياس الفقر - وفق ما هو وارد في التقارير الوطنية لتلك الدول - استندت إلى توظيف نصيب الأسرة أو الفرد من الدخل أو الإنفاق كقياس لمستوى المعيشة، مستخدمةً تقديراً مادياً لبيان مدى القدرة على الإيفاء بالاحتياجات المعيشية الأساسية، وذلك لتحديد ما يعرف بخط الفقر، وهو الخط الذي يفترق بين الفقراء ومن سواهم.

المعدل الأسبوعي للغذاء، الذي يقع ضمن الحد الأدنى للإنفاق والسعرات الحرارية المطلوبة، لعائلة مكونة من ست أفراد في الأردن<sup>١</sup>.

٢٢ كغم	خبز ويسكويت
٢,٤ كغم	رز
٤ كغم	طحين
٤,٦ كغم	دجاج
٢,٤ كغم	لبن
١٥	بيض
١,٢ لتر	زيت
٨,٦ كغم	فواكهة
١٤,٤ كغم	خضراوات
١,٢ علبة	فول
٢ صحن	حمص
٢٦	فلافل
١٠	وجبات جاهزة/ أو سندويشات
٢,٣	سكر
١٣ كيس	شيبس
٨	ألواح من الشوكولاته
٣٠ لتر	مشروبات وعصائر
٦ وحدات	مواد متلجة (ايس كريم، بوظة)

١- مع العلم أن خط الفقر في الأردن هو ٤٦,٣ للشخص الواحد شهرياً وذلك عن عام ٢٠٠٦. مع مراعاة الاختلاف بين المحافظات. ويتكون خط الفقر من مركبين:

(١) ميزانية الغذاء / خط الفقر الذي يعتمد على ميزانية الغذاء بقدر ب ١٩,٩ دينار أردني  
(٢) ميزانية للنفقات (غير الغذاء) / خط الفقر لميزانية النفقات الأخرى بقدر ب ٢٦,٤ دينار أردني

## فقر الدخل حسب النوع الاجتماعي:

في معرض سعيها إلى تقدير نسبة الفقراء مفصلة حسب النوع الاجتماعي، عمدت بعض الدول العربية، إلى احتساب نسبة الفقراء الإناث والذكور بوجه عام، فيما عمدت بعض البلدان الأخرى، إلى تقدير نسبة الفقراء بين الأسر التي تعولها نساء والأسر التي يعولها رجال. وتظهر البيانات المتوافرة أن نسبة الفقراء بين الإناث أو بين الأسر التي تعولها إناث أعلى منها بين الذكور أو بين الأسر التي يعولها رجال.



لم تصل البرامج والسياسات العربية إلى درجة إدراج النوع الاجتماعي بوصفه بعداً مركزياً هاماً في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الفقر، وذلك بالرغم من وجود برامج وسياسات محددة تستهدف المرأة بشكل مباشر، وبالرغم من مشاركة المنظمات واللجان النسوية في رسم تلك البرامج والسياسات وتنفيذها. فقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره عن المرأة والفقر في شمال إفريقيا لعام ٢٠٠٢، إلى أنه على الرغم من وضوح التجارب المتراكمة، والتحليلات المنجزة، فإن مسألة عدم المساواة بين نوعي الجنس ما زالت لا تتصدر موقعاً مهماً في معظم برامج مكافحة الفقر، ولا تُبحث إلا نادراً لتتبع انعكاساتها على المرأة الفقيرة. كما أن عدم الاكتراث لذلك يعكس ضعف الروابط النظرية والعملية بين إشكالية الرجل والمرأة والفقر. فضلاً عن ذلك، لم تعمل برامج مكافحة الفقر على إدراج نوع الجنس بوصفه بعداً مهماً. كما أن البرامج الهادفة إلى تحقيق المساواة لم تكد تهتم على الإطلاق بمسألة الفقر بين النساء.

## مؤشر «الدولارين» لقياس الفقر:

من المؤشرات الشائع استخدامها على مستوى دولي لتحديد خط الفقر أن يعيش الفرد على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم الواحد. فما رأيك بمدى أهلية هذا المؤشر أيضاً إذا اعتمد بصورة منفردة للحكم على الوضع الاقتصادي للإنسان؟

البعض يوجهون لهذا المؤشر بعض الانتقادات، التي نوردتها تالياً، وذلك في حال استخدامه منفرداً لقياس الفقر، فما رأيك في مثل هذه الانتقادات؟

ربط الفقر حصرياً وبصورة مطلقة بالمال وبقيمة ما ينفقه الفرد، مع تجاهل أن الفقر قد يعبر في كثير من الأحيان عن ثقافة وسلوك، أكثر من تعبيره عن إمكانيات مادية؛ ما يعني أن بعض المقتدرين مالياً قد يختارون العيش لأسباب مختلفة بمستوى متقدم من التقشف، وأن مستوى ما يصرفه الفرد من نقود قد لا يعبر بالضرورة عن وضعه الاقتصادي.

افتراض أن إنفاق الفرد ما يزيد عن دولارين يومياً يخرجُه من دائرة الفقر، وهذا ليس بالافتراض الصحيح، فالفرد يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك المبلغ الضئيل بكثير حتى يلبي الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية الأخرى.



## مؤشرات النوع الاجتماعي في الميدان الاقتصادي

يؤدي الرجال والنساء دوراً رئيساً في الاقتصاد، وذلك على الرغم من إشغال كل منهما لمواقع مختلفة. وتحليل مساهمة الرجال والنساء في النشاط الاقتصادي، يمكن الإشارة إلى ثلاثة قطاعات أساسية:

أولاً الاقتصاد النظامي/ الرسمي: يتضمن نشاطات مأجورة تتبع للقطاعين العام والخاص، وغالباً ما يسيطر الرجال على هذا القطاع.

ثانياً الاقتصاد غير النظامي (غير الرسمي/ غير المسجل): يتضمن نشاطات هامشية وصغيرة على مستوى جغرافياً محدود، تستند بدورها إلى عمل غير مأجور في مجمله، يقوم به النساء والرجال.

ثالثاً اقتصاد الرعاية/ العمل المنزلي: يتركز في محيط الأسر، ويتضمن النشاطات التي تحتضن إنتاج اليد العاملة والاعتناء بها، إضافة إلى الاهتمام بالأسرة وتلبية احتياجاتها (الأعمال المنزلية والطبخ والغسيل والاعتناء بالأولاد والمرضى والمسنين). إنه في غالبية عمل غير مأجور تقوم به النساء، وعلى الرغم من إغفاله غالباً وعدم احتسابه أو أخذه بعين الاعتبار عند تصميم المؤشرات الاقتصادية، إلا أنه يشكل في حقيقة الأمر عملاً بالغ الأهمية، تستند إليه، وعلى نحو وثيق، كل النشاطات الأخرى في المجتمع.

فيما يلي بعض أبرز المؤشرات المستخدمة فعلياً لقياس عدم المساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي، والمجال خصص بالطبع للتفكير في مؤشرات أخرى:

النشاط الاقتصادي للإناث اللواتي يبلغن (15) سنة فأكثر، كنسبة مئوية من معدل النشاط الاقتصادي للذكور.

معدلات البطالة بين الإناث مقارنة بمعدلاتها بين الذكور.

معدلات التوظيف في الأنشطة الاقتصادية المختلفة: الزراعة؛ الصناعة، الخدمات؛ مصنفة حسب الجنس.

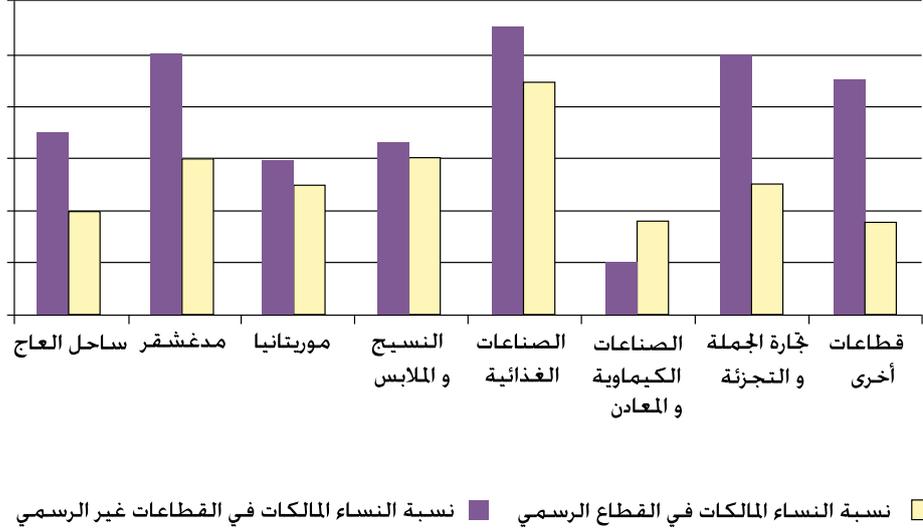
المساهمة في عمل العائلة؛ مصنفة حسب الجنس.

مساهمة الإناث في القطاع غير الرسمي، كنسبة مئوية من قيم مساهمة الذكور.

الفجوة في الأجور بين الجنسين.

## ١. مثال للنقاش:

في قارة إفريقيا، يعد القطاع غير الرسمي أو غير المسجل مساهماً بنسبة مميزة في الاقتصاد وفي تشغيل غالبية الأيدي العاملة خارج نطاق القطاع الزراعي؛ حيث سجلت دراسة مسحية أجراها البنك الدولي في ثلاث دول في إفريقيا (ساحل العاج؛ ومدغشقر؛ وموريتانيا) أن مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي كمالكات للمنشأة هي أعلى من مشاركتهن في القطاع الرسمي بنفس التصنيف.



Source :Enterprise Surveys, World Bank

في حالة الدول الإفريقية المشار إليها في المثال، ما المؤشرات التي ينبغي التركيز عليها لدراسة المشاركة الاقتصادية للمرأة؟

كيف يتشابه، أو يختلف، وضع عمل النساء في بلدك مع وضع عملهن في تلك الدول؟

كيف تختلف أوضاع عمل النساء في بلدك ما بين الريف، والمدينة، والبادية، والعاصمة، والمحافظات؟

## ٢. مثال للنقاش:

تبين تقارير ردم الفجوة بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي ترتيب دول العالم على المحاور الرئيسية المتعلقة بالتعليم والصحة والمشاركة السياسية والمشاركة الاقتصادية. وتحتل الدول الإسكندنافية المراتب الأولى نظراً لارتفاع نسبة المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة. كما تشغل دول في جنوب شرق آسيا مراتب متقدمة حسب تلك التقارير؛ نظراً لارتفاع معدلات مشاركة النساء فيها في النشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، نجد الفلبين تحتل المرتبة التاسعة، بينما تحتل سيرلانكا المرتبة السادسة عشر.

**Table 3a: The Global Gender Gap Index 2009 rankings: Comparisons with 2008, 2007 and 2006**

Country	2009 rank	2009 score	2009 rank among 2009 countries	2008 rank	2008 score	2007 rank	2007 score	2006 rank	2006 score
Iceland	1	0.8276	1	4	0.7999	4	0.7838	4	0.7813
Finland	2	0.8252	2	2	0.8195	3	0.8044	3	0.7958
Norway	3	0.8227	3	1	0.8239	2	0.8059	2	0.7994
Sweden	4	0.8129	4	3	0.8139	1	0.8146	1	0.8133
New Zealand	5	0.7880	5	5	0.7859	5	0.7649	7	0.7509
South Africa	6	0.7709	8	22	0.7332	20	0.7194	16	0.7125
Denmark	7	0.7628	7	7	0.7538	8	0.7519	8	0.7462
Ireland	8	0.7597	8	6	0.7518	9	0.7457	10	0.7335
Philippines	9	0.7579	9	6	0.7568	6	0.7629	6	0.7518
Lesotho	10	0.7495	10	16	0.7320	26	0.7078	43	0.6807
Netherlands	11	0.7490	11	9	0.7399	12	0.7383	12	0.7250
Germany	12	0.7449	12	11	0.7394	7	0.7618	5	0.7524
Switzerland	13	0.7426	13	14	0.7380	40	0.6924	26	0.6997
Latvia	14	0.7416	14	10	0.7387	13	0.7333	19	0.7091
United Kingdom	15	0.7402	15	13	0.7386	11	0.7441	9	0.7365
Sri Lanka	16	0.7402	16	12	0.7371	15	0.7230	13	0.7199
Spain	17	0.7345	17	17	0.7281	10	0.7444	11	0.7319
France	18	0.7331	18	15	0.7341	51	0.6824	70	0.6520
Trinidad and Tobago	19	0.7298	19	18	0.7245	46	0.6859	45	0.6737
Australia	20	0.7282	20	21	0.7241	17	0.7204	15	0.7162
Barbados	21	0.7236	21	26	0.7188	n/a	n/a	n/a	n/a
Mongolia	22	0.7221	22	40	0.7049	62	0.6731	47	0.6821
Ecuador	23	0.7220	23	35	0.7091	44	0.6881	82	0.6433
Argentina	24	0.7211	24	24	0.7209	33	0.6982	41	0.6829
Canada	25	0.7196	25	31	0.7136	18	0.7198	14	0.7165
Mozambique	26	0.7195	26	18	0.7266	43	0.6883	n/a	n/a
Costa Rica	27	0.7180	27	32	0.7111	28	0.7014	30	0.6936
Bahamas*	28	0.7173	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
Cuba	29	0.7175	28	25	0.7195	22	0.7189	n/a	n/a
Lithuania	30	0.7175	29	23	0.7222	14	0.7234	21	0.7077
United States	31	0.7173	30	27	0.7179	31	0.7002	23	0.7042
Namibia	32	0.7167	31	30	0.7141	29	0.7012	38	0.6864
Belgium	33	0.7165	32	28	0.7183	19	0.7198	20	0.7078
Belarus	34	0.7141	33	32	0.7099	23	0.7113	n/a	n/a
Guyana*	35	0.7108	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
Moldova	36	0.7104	34	20	0.7244	21	0.7172	17	0.7129

هل تعتقد بأن ارتفاع نسبة إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي يشكل مؤشراً كافياً ودقيقاً للحكم بأن الفجوة بين الرجال والنساء قد تضاءلت؟

ما المؤشرات التي يمكن اقتراحها لقياس مدى تمكين المرأة وتعزيز أوضاعها مقارنة بالرجل في مجتمعاتنا النامية؟

«كشفت تحليل للبيانات الرسمية الذي قامت به منظمة العمل الدولية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية حول طبيعة العمل في القطاع الخاص بأن الفجوة في الأجور بين النساء والرجال من فئة المتخصصين الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى تصل الى ٣٥٪، في حين أن الفجوة في مجال العاملين في الخدمات والباة وعمال الزراعة قد بلغت ١٤٪ كما بلغت ٨٪ في مجال الفنيين والمساعدين، وصفر في مجال المهن الاولية. وبناء على ما سبق أكدت ممثلة المشروع في الاردن ثريا الريس في اللقاء التشاوري الذي عقدته امس منظمة العمل الدولية على أن «هناك تمييزاً واضحاً في الأجور بين الرجل والمرأة في الأردن».

وبالنسبة للقطاع العام بينت الريس ان نظام الخدمة المدنية الأردني يمنح مزايا أكثر للرجل عن المرأة بالنسبة للعلاوة العائلية اذ يحرم منها المرأة من منطلق ان راتب المرأة ينظر اليه على انه مكمل وليس اساسيا في اعالة الاسرة».

رانية الجعبري / العرب اليوم ١٥/١١/٢٠٠٩

### المرأة والبيئة الآمنة للعمل:

كثيراً ما نسمع بأن المرأة هي نصف المجتمع، وأن على المجتمع أن يشجعها على أن تسهم بفعالية في لعب دور واضح وأساسي في تنمية المجتمع وتطويره، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، عن طريق تمكينها من إشغال مواقع مهمة في تلك المجالات، وعلى قدم المساواة مع الرجل، إلا أننا لا نلمس اهتماماً جيداً وحقيقياً من المجتمع، في كثير من الحالات، على صعيد تمكين المرأة من لعب ذلك الدور وإشغال تلك المواقع.

### فهل يمكن القول بأننا نوفر للمرأة فعلاً البيئة الآمنة للعمل؟

حتى نكون قادرين على الإجابة بالإيجاب عن السؤال السابق، ينبغي أن نكون متأكدين من توافر المؤشرات التالية فيما يتصل بالنساء العاملات:

١. ضمان حصول المرأة على راتبٍ مجزٍ لا يقل عن راتب زميلها الرجل الذي يقوم بنفس العمل.
٢. اعتماد المؤهلات والخبرات كمعيار وحيد لتوظيف الإناث.
٣. ضمان عدم تسريح المرأة من العمل بصورة متعسفة لمجرد أنها أقدمت على الزواج.
٤. ضمان حصول المرأة المتزوجة على نفس الفرصة للتوظيف مقارنة بالمرأة غير المتزوجة، في حال تساوي المؤهلات والخبرات.
٥. ضمان حصول المرأة على نفس الفرصة على صعيد التوظيف والترقي والتدريب مقارنة بزميلها الرجل، في حال تساوي المؤهلات والخبرات.
٦. ضمان إعطاء المرأة إجازات كافية مدفوعة الأجر في حال الحمل والولادة، بما يمكنها من العناية بصحتها ورعاية طفلها الرضيع بعد الولادة.

٧. توفير حضانة تراعي الشروط الصحية لأطفال المرأة المتزوجة داخل حدود المؤسسة التي تعمل فيها.
٨. ضمان الحق للمرأة بمغادرة مكان العمل لإرضاع طفلها والعناية به، دون أن يكون ذلك على حساب راتبها أو إجازاتها أو فرصها للتقدم في العمل.
٩. عدم تكليف النساء من جانب أصحاب العمل بأعمال قد تضر بصحتهن الجسدية، وبخاصة أثناء فترات الحمل وما بعد الولادة.
١٠. عدم تكليف النساء من جانب أصحاب العمل بأعمال قد تؤدي إلى الإساءة لسمعتهم والخروج عن المعايير الأخلاقية للمجتمع.
- ليس من المستبعد أن يلجأ كثير من أصحاب العمل إلى التحايل لتجنب الالتزام بمثل تلك الضمانات نحو النساء على صعيد الممارسة العملية، حتى وإن ادعوا خلاف ذلك على المستوى النظري.
- ما الخطوات والإجراءات الاحتياطية التي يمكن التفكير فيها لضمان عدم تمكن أصحاب العمل من استغلال الإناث أو التعدي على حقوقهن المختلفة؟
- هل توفر للمرأة البيئة الأسرية والمجتمعية المحفزة لمشاركتها الاقتصادية؟

ربما يكون من الضروري العمل على إنشاء لجان وأقسام وخطوط ساخنة تتولى بصورة جدية الاستقبال والتحقيق في الشكاوى التي قد ترد حول تعرض النساء للراغبات في العمل، أو التعاملات بالفعل، لانتهاك حقوقهن أو التحرش بهن أو التمييز ضدهن على خلفية مسائل تتعلق بالنوع الاجتماعي.

- تمعن في الرسم التالي، وضع ملاحظاتك وتعليقاتك عليها من زاوية فهمك للنوع الاجتماعي.



- هل يمكن اقتراح مؤشرات كمية ونوعية اعتماداً على فكرة المثال السابق؟

#### ٤ . مثال للنقاش: (للرجال فقط)!

تخيل عزيزي القارئ، ونحن هنا نخاطب القراء الذكور فقط، أنك وجدت نفسك مجبراً يوماً ما، لسبب أو لآخر، وهذا من باب التخيل والافتراض، على القيام بالأعمال التالية بصورة يومية طوال شهر كامل:

١. إعداد طعام الإفطار لأسرة مكونة من خمسة أفراد.
٢. تجهيز طفلين في السابعة والتاسعة من عمرهما للذهاب إلى المدرسة.
٣. العناية بطفلة رضية، بما يتضمن إطعامها وتنظيفها والسهر على راحتها وهددتها حتى تنام!

٤. غسل ثياب أفراد الأسرة.
٥. القيام بكَيّ الثياب.
٦. إعداد طعام الغداء لأفراد الأسرة.
٧. تنظيف البيت.
٨. إعداد طعام العشاء لأفراد الأسرة.
٩. مراقبة الطفلين لئلا يؤذيا نفسيهما أو شقيقتهما الصغرى أثناء اللعب.
١٠. جلي الصحون والأواني المختلفة عن عمليات إعداد الوجبات الثلاث وتناولها.
١١. مساعدة الطفلين على تحضير دروسهما.



تمثل المهام المذكورة عزيزي القارئ الحد الأدنى من المهام التقليدية التي تقوم بأدائها ملايين النساء حول العالم.

كثيراً ما نسمع عن حوادث طلاق أو ضرب للزوجة من قبل الزوج بسبب أمور تافهة مثل (عدم طبخ الغداء) أو (تأخير الغداء) أو (حرق الغداء) ، وعندما تسأل الرجل عن سبب ذلك التصرف يكون القول: (لأنها أهملت في واجباتها الشرعية) ، ولكن ما حكم الاسلام في خدمة الزوجة لزوجها من الناحية الشرعية؟ هل يجب على المرأة (شرعاً) الطبخ لزوجها؟ أو تنظيف البيت أو الملابس؟ بعض العلماء يقولون إنه لا حق للزوج على زوجته في هذه الأمور، إلا أن تقوم بها مختارة دون إلزام، فهل هذا صحيح؟.

نرجو الآن أن تجيب عن الأسئلة التالية:

كيف ستشعر إذا وجدت نفسك مضطراً إلى القيام بكل تلك الأعمال؟

ما هو الراتب الذي تظن أنك تستحق الحصول عليه مقابل قيامك بكل تلك الأعمال على نحو يومي طوال شهر كامل؟ .....

هل تعتقد أن الواجبات المهنية التي تؤديها في وظيفتك خارج البيت تفوق تلك الواجبات البيئية أهمية وصعوبة؟

هل تعتقد أن من الواجب العمل على تقدير تلك الأعمال بصورة نقدية، ومكافأة المرأة مالياً عليها؟

إذا كنت تعتقد بالفعل أن من الواجب تعويض المرأة مالياً عن أداء الأعمال البيئية، فمن الذي ينبغي أن يكون مسؤولاً عن تعويضها؟

## مؤشرات النوع الاجتماعي في مجال المشاركة السياسية

### والقيادة في الحياة العامة

#### مثال للنقاش:

في إحدى الدول العربية التي تطمح إلى إحراز إنجازات فعلية على صعيد النهوض بواقع المرأة، تم وضع إستراتيجية للتنمية السياسية للأعوام الخمس القادمة؛ ومن ضمن الأهداف الرئيسية التي اشتملت عليها الإستراتيجية تحقيق التمكين السياسي للمرأة على مستوى الحكم المحلي أو المجالس البلدية، وبخاصة في محافظات الجنوب.

تم تفريع الهدف الرئيسي المشار إليه إلى هدفين فرعيين:

أولاً. هدف كمي: تمثل في السعي إلى رفع نسبة النساء اللواتي يتمتعن بعضوية المجالس البلدية في محافظة الجنوب خلال خمسة أعوام إلى (٥٠٪).

ثانياً. هدف نوعي: تمثل في السعي إلى تمكين النساء اللواتي يتمتعن بعضوية المجالس البلدية من أداء دور فعلي مؤثر في عمليات صنع القرار في تلك المجالس.

ما هي المؤشرات التي يمكن اقتراحها في سياق السعي إلى قياس مدى النجاح في تحقيق الهدفين المشار إليهما، وبخاصة الهدف النوعي منهما؟

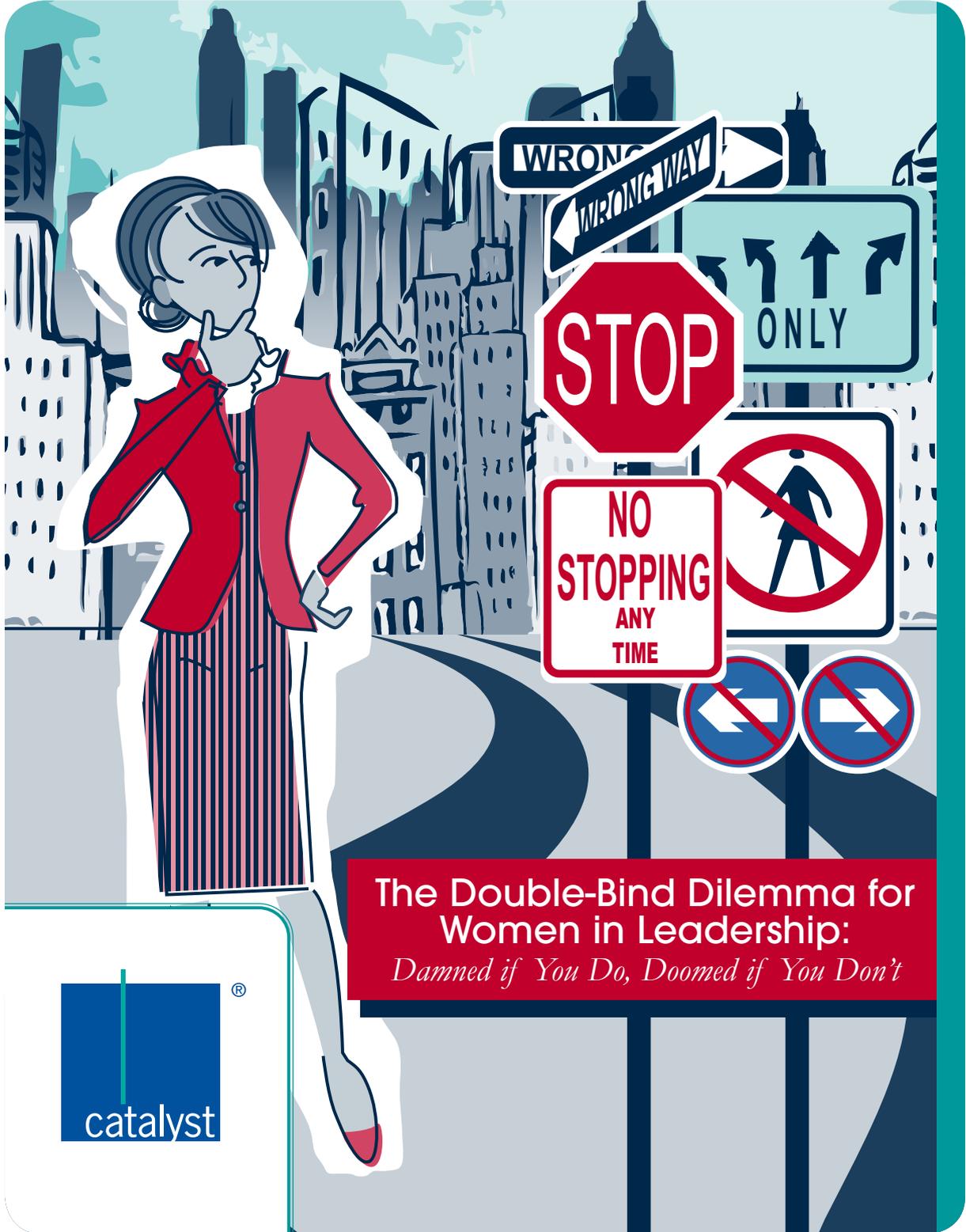
حاول أن تفكر بأكثر عدد من المؤشرات الممكنة، ثم تأمل في المؤشرات التالية، وقارن مدى قربها مما فكرت به من مؤشرات:

مواقف الأعضاء الذكور في المجالس البلدية من وجود النساء معهم ومشاركتهن الفعلية في عمليات صنع القرار. مدى مبادرة النساء في المجالس البلدية إلى اقتراح الأفكار والمشاريع (قد يمكن تحديد هذا المؤشر بصورة كمية أيضاً).

مدى موافقة الرجال في تلك المجالس على إقرار مثل تلك الأفكار والمشاريع (قد يمكن تحديد هذا المؤشر بصورة كمية أيضاً).

المعوقات التي تواجه العضوات في المجالس البلدية للمشاركة الفعلية في عمليات صنع القرار. التسهيلات التي تتمتع بها العضوات في المجالس البلدية للمشاركة الفعلية في عمليات صنع القرار.

عزيزي القارئ: تمعن في الرسمين التاليين، وضع ملاحظاتك وتعليقاتك عليها من زاوية فهمك للنوع الاجتماعي:





### والآن أجب عن الأسئلة التالية؟

- هل تعرف عزيزي القارئ النسبة المئوية للنساء اللواتي يشغلن حالياً مقاعد وزارية في بلدك؟
- هل تعرف النسبة المئوية للنساء اللواتي يحملن العضوية في كل من مجلسي الأعيان والنواب؟
- هل تعرف النسبة المئوية للنساء اللواتي يحملن عضوية المجالس البلدية؟
- هل تعرف النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة العليا؟
- هل تعرف النسبة المئوية للنساء اللواتي أدلين بأصواتهن في كل من الانتخابات النيابية والبلدية؟
- هل تعرف النسبة المئوية للنساء اللواتي يحق لهن الإدلاء بأصواتهن في كل من تلك الانتخابات؟
- هل تعرف نسبة العضوات إلى الأعضاء في كل من الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، والجمعيات الأهلية، والغرف التجارية؟
- هل تعرف السنوات التي حصلت فيها النساء على حق الترشيح للانتخابات؟ والسنة التي تم فيها انتخاب النساء أو تعيينهن في البرلمان؟

تلك الأسئلة، التي نأمل أن تبحث عن إجابات دقيقة لها، تعبر عن مؤشرات تستخدم عادة لقياس مدى مشاركة المرأة في الحياة العامة، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي.

إذا لاحظت، فإن تلك الأسئلة جميعها تعبر عن مؤشرات كمية، وكما سبقت الإشارة، فإن المؤشرات الكمية لا تعطي في كثير من الحالات إلا صورة عامة عن الوضع، وكثيراً ما تحتاج إلى ردها بمؤشرات نوعية تعيننا على الفهم بطريقة أدق وأعمق. فكثيراً ما لا يعبر التواجد العددي للنساء في مواقع مهمة عن قيامهن الفعلي بأدوار مؤثرة، وهذا ما ينبغي للمهتم بالنوع الاجتماعي أن يتحقق منه، عبر إيجاد المؤشرات المناسبة الكفيلة بقياس ذلك.

## مؤشرات النوع الاجتماعي في الثقافة المجتمعية

يشكل المجتمع حاضنةً لما لا حصر له من التفاعلات التي تجري بين أفرادها، ذكورهم وإناثهم، في الحقول والمجالات الاجتماعية المختلفة التي تُوَطر تلك التفاعلات، التي تتحدد أشكالها وخصائصها بالاستناد إلى ما تفرضه الثقافة العامة المهيمنة، ومن ثم الثقافات الفرعية المتباينة العائدة إلى اختلاف الخلفيات الحضرية أو الدينية أو العمرية (قرية، مدينة، بادية، مخيم، مسيحي، مسلم، كبار السن، الشباب... الخ) من قيم وأعراف وتوجهات. وتحليل بعض تلك التفاعلات، التي نشهدها في مظاهر كثيرة من حياتنا، كما في برامج الإعلام، أو ترتيبات الزواج، أو وسائل النقل العام... الخ، نلمس أن هناك قدراً واضحاً من الاختلال في علاقات النوع الاجتماعي، أو بعبارة أخرى، في النظرة الثقافية التي تحكم تفكير وسلوك كثير من أفراد المجتمع.

وعلى الرغم من الوعي بصعوبة صياغة المؤشرات التي تعبر عن مثل تلك الاختلالات ذات الأصل الثقافي، بالنظر إلى تعقد الأبعاد الثقافية وتشابكها، إلا أن من الضروري الحرص على إبقائها حاضرة في الذهن إلى أقصى درجة ممكنة عند العمل على إعداد المؤشرات المتعلقة بالخطط والبرامج والمشاريع التنموية المختلفة.

وفيما يلي استعراض لعدد من الأمثلة التي تستهدف الحث على إعادة النظر في المنطلقات الثقافية التي توجه العلاقات بين الجنسين في المجتمع، بما يجعلها أكثر اتصافاً بالعدالة والإنصاف:

### الإعلام:

تحضر النساء بكثافة ملحوظة في مجال الإعلام؛ الأمر الذي يثير التساؤل عما إذا كان ذلك الحضور يعبر عن وضع إيجابي وصحي من منظور النوع الاجتماعي.

### مثال للنقاش:

أميرة ونضال تخرجا من الجامعة نفسها في فصل دراسي واحد، حيث حصل نضال على درجة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية بتقدير جيد، فيما حصلت أميرة على الدرجة نفسها وفي التخصص نفسه بدرجة جيد جداً. تقدما معاً للعمل كمذيعين في إحدى القنوات الفضائية منذ قرابة السنة، وبالفعل تم توظيفهما، ومنذ ذلك الحين، طلب من نضال الإسهام في إعداد وتقديم ثلاثة برامج تناول أولها القضية الفلسطينية، وتتبع ثانياً تاريخ الانتخابات الرئاسية في العالم العربي، بينما توقف الثالث منها عند نشوء جامعة الدول العربية وتطورها. أما أميرة، فقد عهد إليها خلال عملها الإسهام في إعداد وتقديم ثلاثة برامج أيضاً، تعرض أحدها لقضايا العنف الأسري، فيما ناقش الثاني مواضيع الاضطرابات الصحية لدى الأطفال، وتركز الثالث حول قواعد التغذية السليمة.

أرجو الإجابة عن الأسئلة التالية:

برأيك، ما هي الأسباب التي وقفت خلف تكليف أميرة بالعمل على مثل تلك الموضوعات ذات الطابع الأسري، مقارنة بالأسباب التي وقفت خلف تكليف نضال مهمة العمل على موضوعات سياسية؟

أيهما أقدر برأيك على التناول الأفضل للموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والانتخابات، وجامعة الدول العربية (أي الموضوعات السياسية بوجه عام)؟ ولماذا؟

بوجه عام، هل ترى أن وسائل الإعلام تهتم بمظهر المذيعة أكثر من اهتمامها بثقافتها ومدى قدرتها على الحوار وإيصال المعلومة؟ إذا كانت إجابتك بالإيجاب، فعمّ يعبر ذلك في تقديرك؟

اللغة:

لا تمثل مفردات اللغة وتراكيبها، وهذا ينطبق على كل لغات العالم، مجرد كلمات محايدة وموضوعية، بل إنها تمثل في كثير من الحالات دلائل ومفاهيم تعبر عن الثقافة السائدة في المجتمع، وما هي مشحونة به من تفضيلات وتحيزات.

مثال للنقاش:

أضف تاء التأنيث إلى كل من الكلمات التالية، وتأمل كيف تتغير معانيها بصورة كلية، بحيث تكتسب دلائل مثيرة للدهشة!

مصيب: .....

نائب: .....

هاوي: .....

قاضي: .....

واقع: .....

نازل: .....

جاري: .....

## الزواج:

### مثال للنقاش:

حصلت عبلة على درجة البكالوريوس في دراسات البيئية بدرجة امتياز، وبسبب تفوقها ومثابرتها، حظيت بمنحة لمتابعة دراسة الماجستير في بريطانيا. بعد حصولها على الدرجة بامتياز أيضاً، وعودتها إلى بلدها، تم تعيينها مسؤولة لقسم الدراسات والبحوث في إحدى المؤسسات الوطنية المهمة المعنية بشؤون البيئة. منذ عودتها من المنحة، وعبلة تتلقى عروضاً متتالية للزواج، إلا أنها لا تستطيع أن تقرر شيئاً بشأن أي منها، فعائلتها المعروفة تفرض عليها ضغوطاً هائلة لمنعها من الاختيار، وذلك بانتظار تقدم من يمكن أن ترضى عنه العائلة!

ما رأيك بموقف العائلة من موضوع ارتباط عبلة من منظور النوع الاجتماعي؟

ما رأيك بموقف عبلة نفسها من الموضوع؟

يا بنيتي اسمي صدي  
علامك كلو ما يفيدك ...  
ولو وصلتي المريخ آخرتك عالطبخ!



الحجاب:

مثال للنقاش:

فداء فتاة محجبة، حالها كحال معظم الفتيات في المجتمع، تخرجت من الجامعة حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية، وبتقدير امتياز. تقدمت فداء للعمل في الكثير من البنوك والشركات الخاصة الكبيرة، إلا أن طلبها كان يقابل في كل مرة بالرفض، بحجج وذرائع مختلفة، لكن السبب الحقيقي يتمثل في ارتدائها للحجاب!

كيف تقيم مشكلة فداء من منظور النوع الاجتماعي؟

وكيف يمكن حل مشكلتها؟

الثقة:

مثال للنقاش:

صلاح ورشاد شابان جامعيان مهذبان، يحب الصديقان ارتياد الأسواق الكبيرة الحديثة في بعض الأحيان؛ للاستفادة مما توفره متاجرها ومطاعمها ومقاهيها ودور عرضها من عروض وتخفيضات، ولقضاء وقت ممتع والترفيه عن نفسيهما. كثيراً ما يرفض موظفو الأمن على أبواب بعض تلك الأسواق السماح لهما بالدخول، بدعوى أنها مخصصة للعائلات فقط، بينما يريان أولئك الموظفين يسمحون للإناث، حتى وإن يكن بمفردهن، بالدخول.

كيف تفسر هذه الظاهرة من منظور النوع الاجتماعي؟



## الوصاية:

### مثال للنقاش:

سخاء سيدة في نهايات الثلاثينات من عمرها، تعمل رئيسة لقسم المبيعات في إحدى شركات الكمبيوتر الكبيرة؛ حيث تتولى الإشراف على طاقم من الموظفين الذكور والإناث يتعدى ثلاثين موظفاً. لا تحب سخاء قيادة السيارات، لذلك تفضل استخدام سيارات الأجرة للتنقل من وإلى عملها، وبخاصة في ضوء قرب بيتها من مكان العمل. تزعم سخاء أن معظم سائقي سيارات الأجرة يتعاملون معها ومع غيرها من الركاب الإناث، بوجه عام، بمنطق الوصاية والتحكم، بحيث يتصرفون بطريقة توحى بأنهم أقوى وأعلم وأحكم وأخبر بالحياة من المرأة، بغض النظر عن مستواها الاقتصادي أو الاجتماعي أو العلمي.

ما رأيك بمدى صحة ما تزعمه سخاء؟ وما تفسيرك لذلك في حال صحته؟

## الاحتراف المهني:

### مثال للنقاش:

أسببت سيرين بألم فظيع في أسنانها ذات مرة، ومع أن هناك طبيبة للأسنان تقع عيادتها في نفس الشارع الذي يقع فيه بيتها، إلا أنها رفضت الذهاب إليها من أجل علاج أسنانها، مفضلة احتمال الألم الشديد إلى أن تجد عيادة يديرها طبيب لا طبيبة، وذلك بحجة أن الأطباء الذكور أمهر من الطبيبات الإناث، وقد وافقتها أسرتها على رأيها المتعلق بتفضيل الأطباء الذكور على الطبيبات الإناث.

هل تؤيد وجهة نظر سيرين وأسرتها؟ ولماذا؟

## القوامة:

### مثال للنقاش:

صباحي موظف في إحدى الشركات الخاصة، تصادف أنه يسكن قريباً من اثنتين من زميلاته في الشركة، ومن ثم، فإن الثلاثة يستقلون يومياً حافلة النقل العام نفسها للذهاب إلى العمل والرجوع منه. في كل مرة يلتقي صباحي بزميلتيه في الحافلة، يصر على القيام بدفع الأجرة عنهما.

هل تعتقد بأن سلوك صباحي يتسم بدرجة مرتفعة من الشيوخ في مجتمعنا اليوم؟

كيف يمكن تفسير ذلك السلوك في ضوء الثقافة السائدة؟

المروءة:

مثال للنقاش:

يستخدم فريد المواصلات العامة في تنقلاته، وبخاصة الحافلات الكبيرة. إعتاد فريد أن يخلي مقعده للفتاة أو السيدة التي لا تجد مكاناً لها في الحافلة بسبب الازدحام، معتبراً أن ذلك سلوكاً تفرضه الرجولة والنخوة والمروءة. يحتار فريد عندما يجد بعض الشباب يرفضون ترك مقاعدهم للنساء، مجادلين بأن على المرأة أن تقف في الحافلة شأنها شأن الرجل ما دامت تطالب بمساواتها معه.

ما رأيك أنت عزيزي القارئ، وكيف يمكن أن ننظر إلى الأمر من زاوية النوع الاجتماعي؟



الشرف:

مثال للنقاش:

سراب فتاة في بدايات العشرينات من عمرها، لم تسمح لها أسرتها بمتابعة دراستها بعد أن أنهت الثانوية العامة، وأجبرتها على البقاء في البيت. انتهت حياة سراب على يد أهلها، الذين سارعوا إلى ضربها حتى الموت؛ لأنهم وجدوا لديها هاتفاً نقالاً كانت ابنة شقيقتها قد تركته عندها، معتقدين بأنها تخفيه وتستعمله لمحادثة الشباب.

هل تعرف قصصاً عن فتيات قتلن من جانب أسرهن لأسباب تتعلق بالشبهات، ودون التحقق من مدى صحة تلك الشبهات؟

هل تعتقد أن المجتمع يتعامل بعدالة وإنصاف مع الإناث فيما يتعلق بما جرى العرف على تسميتها «جرائم الشرف»؟

هل تعتقد أن المؤشرات التي تستخدم للتعامل مع موضوع «جرائم الشرف»، سواء على مستوى القياس أو العرض، تسهم في تضخيمه وتحميله أكثر مما يحتمل؟ إذا أجبت بالإيجاب، فكيف ذلك؟

استناداً إلى جميع الأمثلة السابقة، هل يمكن التفكير بمؤشرات كمية ونوعية يمكن أن تكون ملائمة لقياس الثقافة المجتمعية والصور النمطية في مجتمعاتنا حول الذكورة والأنوثة؟



## مؤشرات العنف ضد المرأة

### العنف ضد المرأة:

تشكل ظاهرة العنف ضد المرأة إحدى القضايا الساخنة التي يتم طرحها دائماً في سياق الحديث عن النوع الاجتماعي. وبينما يصعب، كما لاحظنا سابقاً، تحديد المؤشرات المناسبة لقياس العديد من القضايا، تزداد صعوبة ذلك فيما يتعلق بقضية العنف ضد المرأة على وجه الخصوص، وذلك بالنظر إلى التشوش الكبير في مفهوم العنف، وما يمكن اعتباره عنفاً من بيئة ثقافية لأخرى، أو حتى من شخص لآخر.

إذا أردت عزيزي القارئ القيام بتعريف العنف ضد المرأة، فبماذا تعرفه؟

### مثال للنقاش:

في إحدى الدراسات، تم وضع جملة من الأسباب المتعلقة بحالات افتراضية، وسؤال النساء المبحوثات عما إذا كن يوافقن على أن من حق الزوج القيام بضرب زوجته في حال حدوث أي من تلك الحالات، فجاءت النتائج وفق ما هو مدرج في الجدول التالي:

السبب/ الحالة الافتراضية	نسبة المستجيبات اللواتي وافقن على أن من حق الزوج ضرب زوجته
إحراق الطعام	٪٨
الجدال مع الزوج	٪١٦
إهانة الزوج	٪٦٦
عدم إطاعة أوامر الزوج	٪٥٥
الخروج من البيت دون إعلام الزوج	٪٣٥
إهمال الأطفال	٪٤٢
إقامة علاقة مع رجل آخر	٪٨٨
الموافقة على سبب واحد على الأقل من الأسباب السابقة	٪٩٠

من بين الأسباب المشار إليها، هل ترى أن أيّاً منها يبرر للزوج القيام بضرب زوجته؟

هل تعتقد بأن من حق الزوج أن يضرب زوجته لأي سبب من الأسباب؟

هل تعتقد أن الإجابات الواردة في الجدول تعبر عن الاتجاهات الحقيقية للنساء المستجيبات؟

هل ترى بأن الخيارات الافتراضية التي تم تقديمها للنساء قد دفعتهن إلى الإجابة على نحو لا يعبر عن اتجاهاتهن الفعلية؟

في إعلانها العالمي للقضاء على العنف، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣ تعريفاً لمفهوم «العنف ضد المرأة» وافق عليه جميع الدول الأعضاء، حددت بمقتضاه المفهوم بوصفه: «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية، أو جنسية، أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة».



## ضرب المرأة: هل يحل الخلافات الزوجية

إن قضية ضرب المرأة كوسيلة لحل الخلافات الزوجية، قضية تثير كثيراً من الخلافات والمشاعر، خاصة في الأوضاع الثقافية والحضارية المعاصرة. وتحتاج الى تدقيق وتحليل في ظل الثوابت والمتغيرات.. فهل الى هذا سبيل؟ في هذا المقال سنحاول ان نعيد النظر ونحرر البحث لنهتدي الى روح التوجيه الاسلامي في هذا الأمر.

وإذا كنا بصدد النظر في موضوع «الضرب» وما يستتبعه من مشاعر المهانة والأذى البدني، فإننا بادئ ذي بدء، نعلم كقاعدة أساسية نفسية عامة، ان الأذى والخوف والارهاب النفسي تورث السلبية والكره والانصراف، وان الحب والتكريم والثقة تولد الايجابية والاقبال والبذل. كما اننا نعلم ايضاً ان الأمة قد عانت وما تزال تعاني من ممارسات العسف والاذلال وثقافة الوصاية والاستبداد، بحيث انه في كثير من مجتمعاتنا لا يقتصر العسف والتسلط والاستبداد على زبانية السادة والحكام، بل ان ذلك ليس إلا جزءاً من ثقافة الأمة العامة، نراه بين «المعلم» و«صبي المعلم» و«المدرس» و«التلميذ» و«الكبير» و«الصغير» و«الرئيس» و«المرؤوس» و«الرجل» و«المرأة» لتشمل في مجملها ودلالاتها الاجتماعية «القوي» و«الضعيف»، كل قوي وضعيف في المجتمع، وذلك على عكس مفاهيم الاسلام في «الاخاء» والتضامن «كالبنيان يشد بعضه بعضاً»، و«كالجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر البدن بالسهر والحمى»، حيث ان «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره ولا يخذله، بحسب امرئ من الشر ان يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام ماله ودمه وعرضه. ومن لا يرحم الناس لا يرحمه الله». وتثور قضية «الضرب» في ترتيبات العلاقة الأسرية والانسانية بشكل حاد، وتأخذ موقفاً خاصاً حيث انه وردت الاشارة اليها في نص قرآني، ولأن تأويلاتها التاريخية والتراثية انصرفت وانصرفت افهام الناس وممارساتهم فيها الى معاني اللطم والصفع والصفق والجلد وما شابهه وما يستتبع ذلك من مشاعر الألم والمهانة، بغض النظر عن قدر المهانة ومدى هذا الألم او الأذى البدني، الذي قد تتراوح الفتاوى فيه بين الضرب «بالسواك» وما شابهه، «كفرشة الاسنان» و«قلم الرصاص»، وذلك في ما روي عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه حين سأله عن معنى «الضرب غير المبرح»، فيكون «الضرب» هنا اقرب الى التأنيب والتعبير عن عدم الرضا والغضب بين الأزواج، اكثر منه تعبيراً عن معاني المهانة والأذى، وفي الجانب الآخر نجد بعض الفتوى من تقول بالضرب بحد أقصى بما دون الأربعين، «ولا قصاص بين الرجل وامرأته إلا في الجرح والقتل». والنص القرآني الذي يتعرض لموضوع «الضرب» هو الآية الرابعة والثلاثون من سورة النساء في قول الله سبحانه وتعالى: «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله والتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً، وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريد إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً» النساء: ٣٤. ٣٥.

فاذا نظرنا الى مجمل الآيات في هذا الشأن وفي ضوء مجمل الشريعة وفي ضوء القدوة النبوية نجد ان جوهر العلاقة الزوجية هو مشاعر «المودة» ورفق «الرحمة» وواجب «الرعاية»، ويظل حاكم العلاقة الزوجية دائماً هو «المودة والرحمة والاحسان». لذلك يصبح من المفهوم لدينا لماذا يثور التساؤل عن معنى «الضرب» بمعنى الايلام والمهانة وعن موقع ذلك من مفهوم العلاقة الاسلامية الزوجية وبالذات في ترتيبات تمكين الألفة

والمحبة بين الأزواج وحل خلافاتهم، خاصة حين يؤخذ في الحسبان واقع العلاقات الاجتماعية في المجتمع المسلم المعاصر وما يتعرض له بعض النساء من ممارسات التسلط والقسوة المادية والمعنوية، وبسبب بعض ما يردد اعتسافاً من منطوق الفتاوى التراثية التي تبالغ في اطلاق سلطة الرجل في ادارة شؤون أسرته باعتبارها رأس الأسرة متجاهلين ان مؤسسة الأسرة يجب ان تقوم على التواد والتكامل والتعاون والتكافل، لا يصح ان يساء فهم دلالات النصوص وان تستغل لكي تصبح المرأة والأسرة أشبه بالقطيع المملوك.

لا يمكن ان يكون القهر و«الضرب» وسيلة مقصودة لارغام المرأة على غير ارادتها ورغبتها على المعاشرة، كما ان «الضرب» على أي حال من الاحوال ليس وسيلة مناسبة لاشاعة روح المودة بين الزوجين وليس وسيلة مناسبة لكسب ولاء اطراف العلاقات الحميمة وثقتها. واذا نظرنا الى الترتيبات التي وردت في الآية الكريمة من سورة النساء السابق ذكرها، والتي هدفت لاصلاح ذات البين بين الزوجين حين تطل من الزوجة روح النشوز والتمرد والعصيان، ورفض العشرة الزوجية، نجد هذه الترتيبات على شقين:

الشق الاول: يتعلق بحل اشكال النشوز والخلاف بين الزوجين، ومن دون تدخل من طرف ثالث ويتم ذلك على ثلاث خطوات هي: ١. عضوهن ٢. اهجروهن ٣. اضربوهن.

والشق الثاني: حين يفشل الزوج داخل نطاق الاسرة ومن دون تدخل طرف اجنبي في حل الخلاف واستعادة روح الوثام وعودة الزوجة الى كنف زوجها وطاعته في ما هو من خاصة علاقاتهم الزوجية، فإن على الزوجين ان يلجأ الى خاصة اهلهم للنظر في ما بينهم من شقاق واسباب ذلك الشقاق ودواعيه للحكم في الامر ونصحهم وارشادهم وعونهم على لم شملهم واصلاح ذات بينهم (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيراً). النساء: ٣٥.

ويأتي السؤال هنا: ما الذي يمكن فعله ليؤدي بالزوجين الى ادراك خطورة الامر وتدبر العواقب قبل ان يخرج النزاع بين الزوجين عن نطاق الزوجية وخصوصية علاقتها، ليطرح النزاع والشقاق امام طرف ثالث: «حكم من اهله وحكم من اهلها» لكي ينظر طرف الاهل الثالث في ما شجر من الامر بين الزوجين، وينصح لهما بما يصلح الحال ان شاء، أو يكون بينهما فراق بالمعروف والاحسان. وهكذا فإن الخطوة التالية في خطوات حل النزاع والشقاق بين الزوجين داخل نطاق الاسرة هو «الضرب»: (....) واضربوهن فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً). النساء: ٣٤. وهو ما يعيننا هنا فهمه ودلالاته ضمن اطار اصلاح ذات البين بين الزوجين حين يدب النزاع والشقاق بينهما وتعصي وترفض الزوجة عشرة زوجها رغم «الوعظ» وابداء الغضب من قبل الزوج «بهجر المضجع».

والسؤال: ما معنى «الضرب» هنا؟! هل هو اللطم أو الصفع أو الجلد أو سوى ذلك من الوان الضرب المؤدي الى الألم والأذى الجسدي والمهانة النفسية والذي يهدف الى قهر المرأة، واخضاعها للمعاشرة كرها، وعلى غير رغبتها؟! واذا كان الامر كذلك فما هي الغاية من ذلك الاخضاع؟! وهل مثل هذا القهر والاخضاع بوسائل الألم والمهانة يعين نفسيا على توليد مشاعر المحبة والرحمة بين الأزواج، ويحكم صلات الولاء والالتزام بينهما، ويقوي دوافع العفة وحفظ الغيب، ويحمي كيان الاسرة من الانهيار والتفكك؟! هل «الضرب» بمعنى اللطم والألم والأذى الجسدي والنفسى من الوسائل التي تقوي عوامل رغبة المرأة في البقاء في الاسرة والحفاظ عليها؟! وهل يمكن لهذا «الضرب» ان يقهر المرأة المسلمة المدركة لحقوقها وكرامتها الانسانية كما تشيعها ثقافة العصر، أو ان يرغمها ذلك على البقاء في اسر الزوج وعسفه وكرهه

عشرته، وهو لا يتورع ان ينالها بالضرب والمهانة، أم ان لها في الاسلام مخرجاً مُيسراً من هذا الاسر، بالخلع والمفارقة. فإذا لم يكن «الضرب» بمعنى الأذى والإيلام الجسدي والمعنوي. والذي يتخذ بعض الرجال الإشارة اللفظية القرآنية إليه مبرراً وتعلّة للجوء إليه في قسوة ضد المرأة استغلالاً للظروف التي قد تجبر بعض النساء على الصبر بسبب الحاجة المادية أو الخوف على الابناء. مما يعتبر وسيلة ايجابية تتسق والدوافع القرآنية في بناء الاسرة وعلاقتها الصحيحة، وتؤدي الى كسب ولاء المرأة ومحبتها وحرصها على البقاء ضمن كيان الاسرة والعلاقة الاسرية، فهل المعنى المقصود في القرآن الكريم فعلاً بكلمة «الضرب» هو الإيلام والأذى الجسدي والاهانة لكي تخضع المرأة للرجل، وتنقاد على كره منها لرغباته!؟ إذا كان للمرأة حق «الخلع» فلا شك ان «الضرب» والإيلام والمهانة لا مجال له في العلاقة الزوجية وقهر المعاشرة، بل انه يضعف الروابط الاسرية ويدفعها ويسرع بها الى التفكك والانهايار، ولذلك فإنه من الضروري النظر في الامر بعمق وإدراك دلالاته وابعاده الحقيقية قبل القول بأن ذلك هو المقصود منه على اي صورة من الصور. فإذا نظرنا الى طبيعة الترتيبات القرآنية حين تحدثت عن «الضرب» فإننا نجد انها تهدف الى ان تدفع بجهود الصلح والتقارب بين الزوجين خطوة أخرى لازالة الشقاق بأفضل السبل التي تعيد اواصر المحبة والود والتواصل الحميم بين الزوجين قبل ان يضطرا الى عرض نزاعهما على طرف اجنبي عن العلاقة الزوجية من الاهل طلباً لاصلاح ذات البين وحل النزاع بالحسنى، اما بالوافق أو الفراق. فإذا كان لا يبدو ان للتعنف والاذى والقهر مجالاً في العلاقة الزوجية وحل اشكالاتها، فما هو القصد اذاً من تعبير «الضرب» في السياق القرآني بصدد ازالة اسباب الشقاق الزوجي وحل خلافاته!؟ وقد احصيت وجوه المعاني التي جاء فيها لفظ «الضرب» ومشتقاته في القرآن الكريم فوجدتها على ثمانية عشر وجهاً كما يلي: «وضرب الله مثلاً» (وقد تعدد هذا التعبير في اماكن كثيرة في القرآن الكريم) النمل ٧٦. «وإذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة» النساء: ١٠١. «فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً» الكهف: ١١. «أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوما مسرفين» الزخرف: ٥. «كذلك يضرب الله الحق والباطل» الرعد: ١٧. «وليضربن بخمرهن على جيوبهن» النور: ٣١. «ان اسر بعبادي فاضرب لهم طريقاً في البحر يبسا» طه: ٧٧. «وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله» البقرة: ٦١. «فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان» الأنفال: ١٢. «وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث» ص: ٤٤. «فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب» محمد: ٤.

«فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب» الحديد: ١٣. «ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن» النور ٣١. «فكيف اذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم» محمد: ٢٧. «فقلنا اضرب بعصاك الحجر» البقرة: ٦٠. «فراغ عليهم ضرباً باليمين» الصافات: ٩٣.

فإذا امعنا النظر في الآيات السابقة كافة نجد فيها معنى العزل والمفارقة والابعاد والترك، فالشيء يُضرب مثلاً أي يستخلص ويميز حتى يصبح جلياً واضحاً، والضرب في الأرض هو السفر والمفارقة، والضرب على الأذن هو منعها عن السماع، وضرب الصفح عن الذكر هو الإبعاد والإهمال والترك، وضرب الحق والباطل تمييزهم وتجليتهم مثلاً، وضرب الخمر على الجيوب هو ستر الصدر ومنعه عن الرؤية، وضرب الطريق في البحر شقه ودفع الماء جانباً، والضرب بالسور بينهم عزلهم ومنعهم عن بعضهم بعضاً، وضرب الذل والمسكنة عليهم نزولها بهم وتخيمها عليهم وصبغهم وتمييزهم بين الناس بها، وضرب الأعناق والبنان بتره وفصله وابعاده عن الجسد، أما باقي ما ورد من كلمة «الضرب» ومشتقاتها في ما سبق من

ضرب الأرجل وضرب الوجوه وضرب الحجر وضرب الضغث وضرب الأصنام باليمين، فهي بمعنى الدفع بقوة والخبط واللطم ضد جسد الشيء أرضاً أو وجهاً أو حجراً أو إنساناً أو صنماً لأحداث الأثر بإحداث الصوت أو الإيلام والمهانة أو تفجير الحجر (لاخراج الماء) أو تحطيم (الأصنام). وهكذا فإن عامة معاني كلمة «الضرب» في السياق القرآني هي بمعنى العزل والمفارقة والابعاد والدفع فما هو المعنى المناسب لكلمة «الضرب» في سياق فض النزاع بين الزوجين واستعادة روح المودة والتواصل بين الزوجين في قول الله تعالى: (واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان عليماً خبيراً، وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدان إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً) النساء: ٣٤-٣٥.

وهذا الفهم لمعنى «الضرب» بمعنى المفارقة والترك والاعتزال تؤكد السنة النبوية الفعلية حين فارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بيوت زوجاته حين نشب بينه وبينهن الخلاف ولم يتعظن واصررن على عصيانهن وتمردهن رغبة في شيء من رغد العيش، فلجأ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى «المشربة» شهراً كاملاً تاركاً ومفارقاً لزوجاته ومنازلهن، مخيراً إياهن بعدها بين طاعته والرضا بالعيش معه على ما يرتضيه من العيش والا انصرف عنهن وطلقهن في إحسان (عسى ربه إن طلقكن إن يبدله أزواجاً خيراً منك) التحريم: ٥. وهو عليه أفضل الصلاة والسلام لم يتعرض لأي واحدة منهن خلال ذلك بأي لون من ألوان الأذى الجسدي أو اللطم أو المهانة بأي صورة من الصور، ولو كان الضرب بمعنى الأذى الجسدي والنفسي أمراً إلهياً، ودواء ناجعاً لكان عليه السلام أول من يبادر إليه ويفعل ويطيع. وهكذا حين رأت الزوجات جد الأمر وغضب أهليهن وقد افتقدن العشرة النبوية الرضية، كان ذلك كافياً ليعدن إلى صوابهن ويدخلن في طاعته والقناعة بالعيش إلى جانبه على ما يحب ويرضى.

ولذلك فإنني أرى أن المعنى المقصود بـ «الضرب» في السياق القرآني بشأن ترتيبات إصلاح العلاقة الزوجية إذا أصابها عطب ونفرة وعصيان هو مفارقة الزوج زوجته وترك دار الزوجية، والبعد الكامل عن الدار كوسيلة أخيرة لتمكين الزوجة من إدراك مآل سلوك النفرة والنشوز والتقصير في حقوق الزوجية ليوضح لها أن ذلك لا بد أن ينتهي إلى الفراق و«الطلاق» وكل ما يترتب عليه من آثار خطيرة خاصة لو كان هناك بينهما أطفال. إن معنى الترك والمفارقة أولى هنا من معنى «الضرب» بمعنى الإيلام والأذى الجسدي والقهر والاذلال النفسي لأن ذلك ليس من طبيعة العلاقة الزوجية الكريمة ولا من طبيعة علاقة الكرامة الإنسانية، وليس سبيلاً مفهوماً إلى تحقيق المودة والرحمة والولاء بين الأزواج، خاصة في هذا العصر وثقافته ومداركه وامكاناته ومداخل نفوس شبابه، ولأن هذا المعنى كما رأينا تؤيده السنة النبوية الفعلية كوسيلة نفسية فعالة لتحقيق أهداف الإسلام ومقاصده في بناء الأسرة على المودة والرحمة والعفة والأمن، ومحضنا أمينا على تربية النشء روحياً ونفسياً ووجدانياً ومعرفياً على أفضل الوجوه لتحقيق السعادة وحمل الرسالة.

د. عبد الحميد أبو سليمان، رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي ورئيس مؤسسة تنمية الطفل في الولايات المتحدة، جريدة الشرق الأوسط / لندن / ١٥/١٢/٢٠٠٠